الأخبار
al-akhbar

الاحد 10 تشرين الثاني 2024
العدد 5349 السنة التاسعة عشرة
Dimanche 10 Novembre 2024 nº 5349 19ème année

16 صفحة
50000 ليرة

www.al-akhbar.com



طوفان الأقصى

عودة ترامب تحيي آمال الفاشيين

احتفاء... من جانب واحد

10

تسريبات مكثّفة لجيش الاحتلال: اعقدوا تسوية!

هوكشتين يروّج لاستئناف وساطته

[2]

نازحون من نار العدو إلى نار الدولة

◄ **الداخلية تستفيق من الغيبوبة: المشكلة في زحمة الدراجات!**

◄ **الحكومة تتقشف على أبواب الشتاء: 11 مليون دولار فقط للتدفئة والكهرباء**

(هيثم الموسوي)

قضية اليوم

جمود يخيّم على العملية البرّية في الجنوب
جيش العدو يدفع باتجاه التسوية خشيــة قتال أوسع

منذ عدة أيام، لم تُقدم قوات العدو الإسرائيلي، في المنطقة الحدودية، على أي تحرّكات جدّية جديدة، باتجاه أيّ من محاور التوغّل المفترضة أو التي عملت فيها خلال الأسابيع الفائتة. بينما قصفت المقاومة تجمّعات ونقاط تموضع قوات العدو، سواء على أطراف القرى الحدودية التي لا يزال جنود العدو في أطرافها، أو داخل المستوطنات. وجعلت الوضعية، قوات العدو عرضة لنيران المقاومة بشكل دائم، عبر الصواريخ والقذائف والمُسيّرات، حتى إنه تم استهداف التجمّع نفسه، مرات متتالية على طول الحدود من الناقورة إلى مزارع شبعا المحتلّة، ما يدفع قيادة العدو إلى حسم خيارها، بإنهاء العملية العسكرية البرّية، أو توسيعها باتجاه خط القرى الثاني في الجنوب، حيث يُتوقّع أن تقع المواجهات الأكثر ضراوة بين المقاومين وجنود العدو.

وفي انتظار القرار السياسي، فإن قوات الاحتلال لا يمكن لها البقاء طويلاً في مواقع انتشارها الحالي، وهي بحاجة إلى التحرّك، إما الى الخلف، أو إلى الأمام. ومن هنا، ينتظر الجيش قرار الحكومة بخصوص الخطوة التالية. وهذا ما تحدّث عنه رئيس هيئة الأركان في جيش العدو، هرتسي هاليفي علناً، قبل أيام، حين قال إن القوات جاهزة لتنفيذ الخطوة التالية، في موازاة الاتصالات السياسية. كما هذا ما عبّر عنه مراسلو وسائل الإعلام العبرية، المقرّبون من هيئة الأركان، والذين روّجوا لمزاعم أن جيش العدو أنهى مهمته برياً، أو يكاد، وهنالك حاجة إلى تحرّك المستوى السياسي بالاتجاه الدبلوماسي، للوصول إلى تسوية. وقالت «القناة 13» إن «الجيش يقترب من إعلان انتهاء العملية البرية»، وإن «التقديرات تشير إلى أن أكثر من 90% من العمليات البرّية للجيش في لبنان قد انتهت (...) ولكنّ الجيش لن يُعلن انتهاء العملية البرية قبل التوصّل إلى اتفاق سياسي». ومع أن الكلام المنسوب إلى جيش الاحتلال بقرب انتهاء عمليّته البرية ليس بجديد، إلا أنه قُرئ على أنه رسالة من الجيش إلى الداخل الإسرائيلي، لأجل دعم توجّه حاضر لدى المؤسسة الأمنية يدعم الذهاب إلى تسوية سياسية. مع وجود مؤشرات إلى أن جيش الاحتلال لم يعد يملك بنكَ أهداف نوعياً في لبنان، وأنه لا يريد المغامرة بمواجهات ميدانية من دون أهداف واضحة، خصوصاً بعد المقاومة الشديدة التي واجهها في قرى الحافة. ويقول مراقبون إن «السردية التي قامت قبل شهر حول انهيار حزب الله، لم تعد موجودة في أي خطاب إسرائيلي رسمي أو عسكري أو سياسي»، وإن «الجيش يقول إن الحكومة قادرة على تسويق الاتفاق، بعدما حقّق الجيش إنجازات كبيرة»، وإن «ما تمّ تحقيقه يضمن عدم قدرة حزب الله على القيام بعملية شبيهة بعملية طوفان الأقصى في الشمال». لكنّ هذه السردية تشمل أيضاً كلاماً واضحاً عن أن حزب الله يستعيد عافيته، وأن المهمّ الآن، هو «الحصول على مكاسب تتعلّق بالترتيبات الأمنية على الحدود، وعدم الذهاب إلى رفع مطالب لا يمكن تحقيقها، لأن عودة السكان إلى الشمال لن تكون ممكنة من دون اتفاق سياسي مع لبنان». ونقلت «القناة 14» عن مصادر أمنية، قولها إن «إيقاف إطلاق الصواريخ من جنوب لبنان يتم عن طريق تسوية سياسية فقط»، وكشفت «يديعوت أحرونوت»، أمس، أن «حزب الله أطلق صواريخ نحو إيفن مناحم، تقريباً من خط الحدود، ومن أماكن كان يُفترض أن الجيش الإسرائيلي أنهى العمل فيها». وجرى تداول مقطع فيديو، على منصات تواصل المستوطنين، التُقط من داخل المستوطنات، يُظهر انطلاق صواريخ من منطقة حدودية قريبة داخل لبنان.

آثار القصف في الضاحية (هيثم الموسوي)

> أظهر مقطع فيديو حديث إطلاق حزب الله صواريخ من بلدة حدودية باتجاه المستوطنات

من جهتها قصفت المقاومة أمس تجمعات العدو في مستوطنات المنارة والمطلة وأفيفيم وموقع العباد وجنوب مارون الرأس بصليات صاروخية. كما شنّت هجوماً بالمُسيّرات الانقضاضيّة على تجمع للجنود شرقي مارون الرأس. كما استهدفت قاعدة زوفولون للصناعات العسكرية شمال حيفا، وقاعدة ميرون لإدارة العمليّات الجويّة، ومرابض المدفعيّة في هغوشريم والبغدادي. كما تمكّن مجاهدو المقاومة من إسقاط مُسيّرة «هرمز 450» بصاروخ أرض - جو، وسقطت في بلدة دير سريان، ومن ثم قام الطيران الحربي المعادي بالإغارة عليها.

وفي إطار سلسلة «عمليات خيبر» النوعية، استهدفت المُقاومة أول أمس، قاعدة حيفا التقنيّة (وهي قاعدة تتبع لسلاح الجو، وتحوي كليّة تدريب لإعداد التقنيين)، وقصفت للمرة الأولى مصنع «ملام» العسكري (صناعات ترتبط بمنظومات الدفاع الجوّي والصاروخي)، يبعد عن الحدود اللبنانيّة الفلسطينيّة 132 كلم، جنوبي مدينة تل أبيب، بصليتين من الصواريخ النوعية. ويوم أمس، وللمرّة الأولى أيضاً، شنّت المقاومة هجوماً جوياً بسرب من المُسيّرات الانقضاضيّة، على قاعدة عين خوزلوت (قاعدة اتصالات عسكرية)، التي تبعد عن الحدود اللبنانيّة الفلسطينيّة 55 كلم، جنوبي بحيرة طبريّا، وقد أصابت أهدافها بدقّة.

وتابعت المقاومة، في إطار استراتيجية منع عودة المستوطنين إلى الشمال، وتهجير من بقي منهم، قصف مستوطنات الشمال عموماً. وأمس قصفت كلاً من مدينة صفد المحتلة ومستوطنات كريات شمونة وبرعام ومعالوت ترشيحا ونهاريا وكتسرين وحتسور هاجليليت وروش بينا، ومنطقة الكريوت شمالي مدينة حيفا، بصليات صاروخية.

(الأخبار)

العدو يمارس «الرقابة» على تحرّكات «اليونيفل»

قالت مصادر في القوات الدولية التابعة للأمم المتحدة العاملة في الجنوب (اليونيفيل)، إن «الجيش الإسرائيلي رفض الردّ على طلبات متكرّرة من قبل القوات الدولية لتوفير ضمانات بعدم التعرّض لمواقعها أو حركة جنودها». وأضافت المصادر أن «القوات الإسرائيلية ترفض إعطاء الإذن لفرق الإنقاذ، إلا بعد الحصول على ضمانات بأن لا يتمّ نقل جرحى من المقاتلين»، وأن «القوات الإسرائيلية تقول إن على القوات الدولية إخلاء مواقعها التي يعمل حزب الله من محيطها، في أكثر من منطقة»، وهو ما تنفيه القوات الدولية. وبحسب المصادر، فإن «قوات الاحتلال لم تعد تبلّغ القوات الدولية بأي إنذار مُسبق، بما في ذلك عندما تقوم بعمليات تفجير واسعة أو ضخمة في بعض القرى الحدودية».

المقاومون يبايعون الأمين العام

نشر «الإعلام الحربي» في المقاومة، أمس، مقطع فيديو لرسالة من المقاومين موجّهة إلى الأمين العام لحزب الله، الشيخ نعيم قاسم، وهي الأولى من نوعها، عقب تولّي قاسم منصب الأمين العام. وأعلن المقاومون في رسالتهم «تجديدنا البيعة لسماحتك والالتزام بنهج شهيدنا الأقدس سماحة السيد حسن نصرالله، والعمل على تحقيق أهدافه في نُصرَةِ المستضعفين والمظلومين، وحفظ وصيته في أن نكون الدرع الحامي عن أهلنا وشعبنا الحبيب، وأن نصون إنجازاتِ دماء الشُّهداء، ونَمضي على بصيرة في درب المقاومة وتحرير الأَرض ودحر الغُزاة». وختم المجاهدون رسالتهم بالتأكيد على أن «راية حزب الله ستبقى خافقة بين الأضلاع وفي ساحات الجهاد».

قائد الجيش «غير مرتاح» لكلام جعجع
هوكشتين يروّج لاستئناف وساطته

في خطوة لافتة، تولّى المبعوث الأميركي عاموس هوكشتين بنفسه تسريب معلومات حول نيته العودة إلى المنطقة قريباً، لاستئناف مساعيه من أجل التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين لبنان وإسرائيل. ونقل سياسيون على تواصل مع الرجل، أنه تحدّث خلال فترة الانتخابات الأميركية مع الرئيسين نبيه بري ونجيب ميقاتي وشخصيات لبنانية، وأبلغهم أنه سيزور المنطقة خلال عشرة أيام. كما نُسب إليه قوله إنه «بات يعرف ما هي الخطوط الحمر في لبنان وما الذي يُريده رئيس حكومة إسرائيل بنيامين نتنياهو، وبالتالي باتَ على قناعة بأن هناك إمكانية لإقناع الطرفين بوقف العمليات العسكرية والبدء بمفاوضات حول الوضع على الحدود من الجهتين».

وفيما لا توجد أي مؤشرات فعلية تدل على وجود تبدّل جوهري، فإن «الأجواء الإيجابية» لا تزال من مصدر واحد، وهو التسريبات المنسوبة إلى هوكشتين نفسه، علماً أن كثيرين يعتقدون بأنه بات عملياً عاطلاً عن العمل، ما يجعل من غير المنطقي التعامل مع هذه التسريبات بجدية، خصوصاً أن «أصدقاء هوكشتين من الإعلاميين اللبنانيين» هم من تولّوا تسريب معلومات أخرى مفادها أن المسؤول الأميركي تلقّى اتصالاً من الرئيس المنتخب دونالد ترامب طلب منه فيه الاستمرار في مهمته. أضف إلى ذلك أن «التجربة مع الرجل ليست مشجّعة، وهذه ليست المرة الأولى التي يشيع فيها أجواء جيدة ويؤكد أن إدارته تقود جهوداً دبلوماسية جدّية لإنهاء الحرب، ثم يأتي إلى لبنان ويُغادر وتتبع جهوده ضربات إسرائيلية كبيرة».

وفي هذا السياق، أكّدت مصادر مطّلعة أن لبنان «لم يتبلّغ بأي موعد رسمي لمجيء هوكشتين، وأن الكلام عن زيارته متصل بما قاله هو وحسب»، متسائلة ما إذا كان «باستطاعة الرجل أن ينجح في مهمته في الأسابيع القليلة المتبقية بينما عجز عن ذلك طوال عام». ولفتت إلى أن الحديث عن الزيارة يتزامن مع ما يتردد عن نية العدو الإسرائيلي توسيع عمليته البرّية، والحديث عن قرب الرد الإيراني، حيث يخشى أن تتدحرج الأمور إلى تصعيد كبير في المنطقة، خصوصاً أن الانتخابات الأميركية التي كانَ ينتظرها الجميع انتهت، ومن غير المعروف كيف سيكون المشهد في الوقت المتبقّي قبل تسلّم الإدارة الجديدة البيت الأبيض.


(مروان بو حيدر)

داخلياً، ووسطَ الانقسام السياسي الحادّ بشأن الكثير من الملفات الضاغطة، يتقدّم ملف النزوح وكيفية معالجته على كل ما عداه. وفي هذا الإطار، سُجّل أول لقاء مباشر بينَ حزب الله والحزب التقدمي الاشتراكي منذ بداية عدوان أيلول، إذ عقد نواب من كتلة «الوفاء للمقاومة» ومن «اللقاء الديمقراطي» اجتماعاً في مجلس النواب ناقشوا فيه التطورات السياسية والأمنية وتداعياتها على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية. وخُصّصت في اللقاء مساحة كبيرة لملف النازحين وللجهود التي يبذلها الاشتراكي في مناطق الجبل التي استقبلت أعداداً كبيرة من النازحين. وعلمت «الأخبار» أن نواب حزب الله نقلوا باسم قيادة الحزب رسالة تقدير إلى النائب السابق وليد جنبلاط على مواقفه الإيجابية وتعامله وسياسته على كل المستويات، وخصوصاً استقبال النازحين والاهتمام بهم، وهو «موقف يقف عنده الحزب ويثمّنه جيداً».

> لقاء بين نواب حزب الله والاشتراكي ورسالة تقدير لمواقف جنبلاط

في غضون ذلك، لا تزال مواقف قائد «القوات اللبنانية» سمير جعجع حول انعقاد مجلس النواب لانتخاب رئيس للجمهورية من دون حضور النواب الشيعة تتفاعل. وآخر التعليقات، ما نُسب إلى قائد الجيش العماد جوزيف عون، الذي قال لزواره إنه «يسعى إلى تثبيت الوضع الداخلي في لبنان، وحماية السلم الأهلي، ولا يوافق على أي موقف من شأنه تعزيز الانقسام بين اللبنانيين، خصوصاً أن الجيش موجود على الأرض ويتحسّب من حصول توترات بين أنصار القوى السياسية المختلفة حول ما يجري الآن».

وبحسب الزوار، فإن قائد الجيش أكّد أنه «لا يتعاطى في الأمور السياسية، ولكنه مضطر في بعض الأحيان إلى لفت شخصيات وقوى سياسية إلى أهمية الانتباه من إطلاق أي مواقف تقود إلى توترات». وقال هؤلاء إن القائد «يعتقد بأن لبنان يجب أن يكون محكوماً بتوافق جميع مكوّناته، وأنه ليس منطقياً أن يبحث البعض في عزل هذه القوة أو هذه الطائفة».

(الأخبار)

ابراهيم الأمين

توسّع الحرب أو تكثيفها... خيار واقعي

مطلع السنة الجارية، كان كثيرون يتحدّثون عن المدى الذي يمكن للعدو أن يذهب إليه في حربه على غزة. من بين القادة المعنيين، كان زياد نخالة (أبو طارق) يجزم بأن الحرب طويلة، وطويلة جداً. قال ذلك بلهجة جازمة لافتة للانتباه. ومن موقعه كأمين عام لحركة الجهاد الإسلامي، كان يقيس الأمور بعقل بارد، رغم كل الحرارة في داخله كقائد خرج من بين الناس، مقاتلاً وأسيراً ومطارَداً ومنفياً، قبل أن يصبح قائداً يعرف شؤون الناس وأمور الميدان. في أحد الحوارات معه، أكّد أن المحاولات السياسية الجارية لن تأتي بجديد، فقط لأن العدو يعتقد بأنه أمام فرصة لتحقيق ما عجز عن تحقيقه منذ قيام الكيان. ولدى السؤال عما يمكن أن تقدّمه المقاومة من تنازلات لوقف الحرب، كان يردّ بحسم: لم يعد لدينا ما نخسره، الواقعة تمّت، والمذبحة حصلت، وليس أمامنا سوى البقاء في مواقعنا إلى أن يقر العدو بعجزه عن إبادتنا لأن هذا هو هدفه من هذه الحرب!

استعادة الحديث مع «أبو طارق» ترتبط بما يجري في جبهتنا اللبنانية، إذ تخرج أصوات تطالب المقاومة بالتنازل ووقف القتال من جانب واحد وسحب الذرائع من العدو ليوقف حربه، وبأن تقبل بمعادلات جديدة. أصحاب هذا الرأي يسلّمون بما تقوله إسرائيل بأن المقاومة هُزمت. بين هؤلاء من يريد التخلص من المقاومة أصلاً، ومن يفترض أن وقف الحرب وفق شروط العدو فرصة لالتقاط الأنفاس، وبينهم أيضاً من تأخذه السذاجة إلى حدود الاعتقاد بأن في وقف القتال الآن والتفاعل مع طلبات المجتمع الدولي خلاصاً للبنان.

> يتجاهل الإعلام المعادي للمقاومة حقيقة خسائر العدو المباشرة وغير المباشرة ويركّز على تضخيم حجم الخسائر في جبهة لبنان

من جهة المقاومة، أعلن الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم أن القتال سيتواصل حتى يقرّ العدو بعجزه عن تحقيق أهدافه، وعند توقف الحرب يجري البحث في ما يتبع، وفق شروط تناسب المقاومة ولا تسلب لبنان بقية عناصر سيادته.

عندما أعلن الشيخ قاسم هذا الموقف لم يفعل ذلك انطلاقاً من انفعال أو مكابرة، بل من وعي وفهم لحقيقة العدو من جهة، وانطلاقاً من التزام المقاومة بأن واجبها إفشال أهداف العدوان.

وعندما تتخذ المقاومة قراراً من هذا النوع، فإنها تدرك أن له كلفته وأثمانه، ومتطلّباته الميدانية أولاً، والسياسية ثانياً، وعلى المستوى الشعبي أيضاً. لا يتوهمنّ أحد أن العدو سيتوقف عن القتل والتدمير بطلب من عاصمة غربية، أو استجابة لنداء إنساني من منظمة حقوقية. وحده ما يفرض على العدو تغيير سلوكه، هو الثمن الباهظ الذي يدفعه جراء ما يقوم به. وهو ثمن له أشكال مختلفة، لكنه كبير، وتُظهر المؤشرات الصادرة عن كيان الاحتلال أنه ليس من النوع الذي يعزّز الفرضية القائلة إن إسرائيل مستعدة للقتال إلى ما لا نهاية.

طبعاً، لن ننتظر من إعلام محلي أو عربي أو عالمي يروّج لسردية الاحتلال أن يقدّم لنا صورة عن وجع العدو. يكفي الاستماع إلى قناة «الحدث - العربية»، وهي تنسب أخباراً إلى «مصادر ميدانية في حزب الله». وهذه من عجائب الدنيا التسع، لأن العجيبة الثامنة هي ادّعاء القناة نفسها بأن «معلوماتها الأكيدة ومن مصادر موثوقة جداً»، تفيد بأن جيش الاحتلال نجح في تدمير كامل لـ 40 قرية لبنانية على الحدود. أربعون قرية مرة واحدة، من دون أن تتكبّد القناة عناء التدقيق في عدد القرى التي دخلها العدو ولم يتمكن من البقاء فيها. كما أن القناة لا تملك وسيلة للحصول على صورة من الأقمار الاصطناعية تقارن وضع هذه القرى قبل الحرب وبعدها لتتأكد من حجم الأضرار. لكن لا يهمّ، المهم القول إن أربعين قرية دُمّرت، وإن قائداً ميدانياً في حزب الله تحدّث إلى القناة... وقس على ذلك من خرافات!

على أي حال، ثمة أرقام محدّدة تصدر عن مؤسسات العدو، بينها رقم يقول إن العدو يخسر يومياً 150 مليون دولار جراء حربه مع لبنان. وهناك أرقام أخرى عن تعطّل 70% من الأعمال العامة والخاصة في كل مناطق الشمال الممتدّة من حيفا وجنوبها الغربي حتى جنوب بحيرة طبريا، وأن نحو 2,5 مليون شخص يعيشون في هذه المساحة الكبيرة يشعرون بأن «الأمن» مفقود فعلياً. لكنّ الأهم، والذي تُمنع الصحافة المحلية في الكيان من الإشارة إليه، ويجري تحذير المراسلين من الحديث عنه تحت طائلة الترحيل، هو ما يتعلق بعدد الثكنات العسكرية التي تعرّضت للقصف وتمّ إخلاؤها بصورة شبه تامة. كما لا يشير أحد إلى الخوف الذي يعتري المستوطنين الذين صاروا ركوب حافلات النقل العام التي صار الجيش يستخدمها بدلاً من سياراته العسكرية، خشية أن تكون عرضة لضربات حزب الله، خصوصاً أنهم يعرفون أن صواريخ الحزب الموجّهة أصابت عدداً غير قليل من المركبات المدنية التي يستخدمها الجنود في النقل والتبديل في المناطق الحدودية مع لبنان، علماً أن من يحاجّ المقاومة في لبنان بحجم الخسائر الناجمة عن الحرب، لا يحمّل إسرائيل أي مسؤولية عما يجري، ولا يريد أن يسمع الأخبار عن الضرر والخسائر التي تصيب كيان الاحتلال. والأهم أن خصوم المقاومة في لبنان لا يأتون مطلقاً على ذكر المواجهات المباشرة بين قوات الاحتلال والمقاومين، ويكرّرون ببلاهة سردية العدو عن «سهولة دخوله إلى القرى والسيطرة عليها وتدمير مراكز المقاومة وقتل عناصرها ثم الانسحاب». وهؤلاء لا يريدون أن يسمعوا حتى ما أعلنه أحد قادة المعارضة في تل أبيب، يائير لابيد، أمام الكنيست بأن 1050 ضابطاً وجندياً إسرائيلياً قُتلوا أو أصيبوا حتى الآن في معارك الشمال، قبل أن يضطر جيش الاحتلال إلى الإقرار، بمقتل 48 ضابطاً وجندياً وإصابة 942 آخرين بجروح مختلفة منذ بدء العملية البرية، عدا الخسائر بين المستوطنين.

وبالطبع، يستخدم خصوم المقاومة في سرديتهم صور جيش الاحتلال التي يوزّعها بعد كل عملية تدمير يقوم بها في قرى الجنوب، ويستفيدون من عقبات لوجستية تحول دون بث الإعلام الحربي فيديوهات للمواجهات القائمة مع قوات الاحتلال في نقاط الاحتكاك.

اليوم، ندخل في مرحلة جديدة من الحرب. لكنْ ثمة من يقول لنا إن قادة العدو يشعرون بأنهم أكثر راحة بعد هزيمة فريق الإدارة الأميركية الحالية في الانتخابات، حتى يكاد يخال لنا بأن جو بايدن كان على وشك فرض حصار على إسرائيل لدفعها إلى وقف الحرب على لبنان وغزة. الواضح أن حكومة العدو تظهر رغبة كبيرة في توسيع دائرة الحرب مع لبنان، كما ترغب في الذهاب إلى حرب في سوريا والعراق، وهدفها الأكبر إقناع الولايات المتحدة بأن تشاركها حرباً شاملة ضد إيران. وبمعزل عما ستكون عليه الصورة في الفترة المقبلة، إلا أن المؤكد أن قوات الاحتلال تخطط لمستوى جديد من العدوان، لكنّ الأهداف تبقى هي نفسها: محاولة تعطيل قدرة المقاومة على العمل، وزيادة الضغط على بيئة المقاومة من خلال عمليات القتل والتدمير، وإشعار بقية اللبنانيين بأنهم يتحملون مسؤولية عدم المبادرة إلى اعتقال مقاومي حزب الله وزجّهم في السجون.

في المقابل، تستعيد المقاومة، يوماً بعد آخر، كامل لياقتها الميدانية بعدما استعادت قدراتها القيادية على المستويين السياسي والتنظيمي، وهذا يساعدها على السير في برامج جديدة على مستوى مواجهة قوات الاحتلال على الأرض، أو توجيه الضربات في مناطق الشمال أو في العمق صوب تل أبيب الكبرى. وهي ضربات لها مفعولها التراكمي. وأكثر ما يخشاه العدو أن ينجح حزب الله في فرض حرب استنزاف مديدة وغير مضبوطة الإيقاع، وصولاً إلى جعل وقف الحرب شرطاً يسبق أي نقاش حول ما يليه من أيام.

قضية

الداخلية تستفيق من الغيبوبة بحملة على الدراجات المخالفة

هل المطلوب افتعال صدام مع النازحين؟


(هيثم الموسوي)

ندى أيوب

في توقيتٍ غير مفهوم، أعلنت قوى الأمن الداخلي أنها ستُطلق حملة أمنية اليوم في محافظتي بيروت وجبل لبنان لضبط الدراجات النارية المُخالفة، مبرّرة ذلك بنيتها «حماية المواطنين، وضمان الأمن والاستقرار رغم الظروف والمصاعب التي تمر بها البلاد». ولعل أكثر ما «يفاجئ» في القرار أن قيادة القوى الأمنية ووزير الداخلية بسّام المولوي على علمٍ بأنّ البلد يمرّ بظروفٍ حسّاسة تفترض بذل جهد لضبط الأمن، وهو ما لم يكن واضحاً بالنسبة إلى الرأي العام الذي يسأل منذ حوالي شهر ونصف شهر عن سبب «اختفاء» الوزارة عن المشهد المُرتبط بملف النزوح مع كل الفوضى التي رافقته. فالمولوي، لسبب ما، قرّر ألّا يطبّق الجزء المتعلّق بوزارة الداخلية من خطة الطوارئ الحكومية التي تنص على أن تتولى الداخلية حفظ أمن مراكز النزوح، من خلال فرز عناصر أمنيين لحراستها حرصاً على سلامة النازحين والمجتمع المضيف، ومنعاً لأي استفزازات وإشكالاتٍ من أفرادٍ أو جهات موتورة، تُعرّض المناطق لهزاتٍ أمنية في الظرف الحسّاس. وهو لم يجد مشكلةً في النأي بالنفس الذي مارسته وزارته والأجهزة الأمنية التابعة لإمرته، رامياً المهمة على الشرطة البلدية التي بادرت في بعض البلدات لضبط الأمن، علماً أن مصادر أمنية تقدّر عدد العناصر الأمنيين الذين غادروا مناطق الجنوب (ما عدا مرجعيون وجزين وصور وحاصبيا) وبعلبك والضاحية الجنوبية، بحوالي 1500 عسكري، أعيد تشكيلهم على مراكز أخرى، ويستطيعون المساهمة في حماية مراكز الإيواء. كذلك، لم يجد وزير الداخلية حاجة إلى خطة لتنظيم السير على الأقل في العاصمة التي تكتظّ بالنازحين وتختنق بالسيارات حتى تحوّلت شوارعها إلى «باركينغ» للآلاف منها. ولعل الصعوبات التي واجهتها سيارات الإطفاء للوصول إلى موقع الحريق الضخم الذي اندلع في منطقة الحمرا أمس دليل على أهمية خطة كهذه، فضلاً عن الصعوبات التي تواجهها سيارات الإسعاف للوصول إلى المستشفيات. وفيما كان البحث جارياً عن الوزارة «المُختفية» بقرار، ظهر وزير الداخلية يبشّر اللبنانيين أنّه وجد أن الطريقة الفضلى لحمايتهم تتمثّل في إطلاق خطة أمنية، هدفها حجز الدراجات النارية المُخالفة! أي تلك التي تخلّف أفرادها عن إتمام عملية تسجيلها، ودفع رسوم الميكانيك الخاصة بها، أو غير حاصلين على دفتر سوق دراجة نارية أو غير مرتدين للخوذة. وكأنّ في تلك المخالفات القانونية تهديداً للأمن القومي للوطن، يجب ضبطه، أكثر من وضع أمن النازحين أنفسهم فوق كل اعتبار، أو التعامل مع العمل الأمني الوقائي تحسباً لأي فتنة.

> لم يجد وزير الداخلية حاجة إلى خطة لتنظيم السير على الأقل في العاصمة التي تكتظّ بالنازحين وتختنق بالسيارات

الاستياء المُعبّر عنه خلال الساعات الـ 24 الماضية، منذ الإعلان عن الحملة الأمنية، ليس دعوةً إلى مزيدٍ من الفوضى في مناطق النزوح، إنما هو نوع من غضّ النظر والمراعاة تفرضهما الظروف القاهرة التي لا يصح معها القياس بالـ«مسطرة». وخارج هذا الفهم للمرحلة ستُشكّل الحملة الأمنية سكيناً إضافياً على رقاب الناس. وهي بالضرورة كذلك، في خضمّ المعاناة التي يختبرها النازحون، ففيما هؤلاء قلقون على مصيرهم، وعلى إيجاد مأوى ويدورون على مراكز الإغاثة لتأمين طعام يومهم أو دواء لا قدرة على شرائه أو قطعة ثياب... يشغل بال الدولة إن كان الواحد منهم يحوز على رخصة سوق أو مستند بأنّه مدّ الخزينة برسوم تسجيل الدراجة ورسوم الميكانيك.

من هو الفريق المقرّب من المولوي الذي نصحه بخطوةٍ كهذه في هذا الظرف؟ وهل المطلوب اصطدام النازحين مع الأجهزة الأمنية، للحصول على صورة تُثبت أن هذه البيئة النازحة هي ضد الدولة وتتصادم معها، كما تُتهم على الدوام؟ ما الداعي للاحتكاك مع مجموعة مقهورين، جلّهم قد يكون خسر سيارته في غارة إسرائيلية واستبدلها كيفما اتّفق بدراجة غير مسجّلة، وربما لا قدرة مالية لديه حالياً لتسجيلها؟ أليس الاستثناء هو ما يطبع الظروف القاهرة الخارجة على الأوضاع الطبيعية، أم أنّ الاستثناء يسري فقط على أصحاب المولدات الكهربائية مثلاً، التي تعجز الدولة بأمها وأبيها عن إلزامهم باتخاذ إجراءات حماية حرصاً على الممتلكات العامة والخاصة والأرواح، تفادياً لحادثةٍ كالتي شهدتها منطقة الحمرا أمس، علماً أنّها ليست الأولى ولن تكون الأخيرة؟

العدوان يصيب «اللبنانية»

«لا تأثير للأضرار التي أصابت مجمّع الحدث في الجامعة اللبنانية بفعل الغارات الإسرائيلية على استمرارية التعليم»، هذا ما أكّده لـ«الأخبار» رئيس الجامعة بسام بدران، مشيراً إلى أن الأضرار «ستُعالج بسرعة وقبل العودة الحضورية». ونفى أن تكون الجامعة قد وضعت حتى الآن تقديراً أولياً للكلفة، «لكن الكلفة ليست بسيطة، إذ طاولت الأضرار النوافذ الزجاجية وألواح الألمينيوم بصورة أساسية، إضافة إلى بعض أبواب الخشب والسقوف والإنارة وأجهزة التكييف، وتضررت مداخل عدد من الكليات».

رغم ذلك، فإن الدراسة التي بدأت «أونلاين» لن تتوقف، كما أكّد بدران، وستنطلق غداً، المرحلة الأخيرة من عودة الكليات مع كليات السياحة والعلوم الاجتماعية والآداب والعلوم الإنسانية والتربية، علماً أن غالبية الكليات الأخرى باشرت تعليماً متزامناً عن بعد، أي من خلال التواصل المباشر بين الأستاذ المحاضر والطلاب، وقلة من الأساتذة يسجلون فيديوهات للمحاضرات «أوفلاين». وأشار بدران إلى أن عدد الطلاب الذين سجّلوا إدارياً في كليات الجامعة بلغ حتى الآن 57 ألفاً، علماً أن الجامعة تمدّد في الأحوال العادية التسجيل حتى كانون الثاني.

وكان بدران جال برفقة رئيس اللجنة الفنية في المجمّع علي الحسيني ومدير كلية العلوم – الفرع الأول حسين بزي، في المجمّع، متفقّدين المباني والمختبرات.

(الأخبار)

موسم «سياحي» ناشط في الجبل

زينب حمّود

تشهد بلدات الجبل موسماً سياحياً في غير أوانه على أبواب فصل الشتاء، عندما «ينزح» قسم كبير من سكان هذه المناطق عادة إلى منازلهم في بيروت. إذ تدبّ الحياة في قرى تُعدّ العائلات المقيمة فيها على أصابع اليدين، وخصوصاً في مثل هذا الوقت من السنة، ولم يخطر في بال سكانها أن تكون يوماً نقطة جاذبة للسكن، كعيناب وعين عنوب وشملان ورمحالا وغيرها. إلى جانب آلاف النازحين الذين قصدوا مراكز الإيواء في الجبل، وصلت أيضاً مئات العائلات النازحة الميسورة التي استأجرت منازل وشققاً شاغرة، وتحتاج إلى ما يلبّي متطلباتها. وبما أن المؤشرات تشي بأن الحرب طويلة، نفض كثر الغبار عن دكاكين مهجورة، وملأ آخرون محالهم بالبضائع، ووسّعوا مصالحهم، أو افتتحوا مصالح جديدة، وكيّفوا نشاطهم الاقتصادي، ليس على صعيد استيعاب زيادة الطلب فحسب، بل أيضاً مع نوعية طلبات النازحين، كأن يضع محل لبيع الألبسة في ضهور الشوير «مانيكان» محجّبة في واجهته، فيما باتت عبارة «لدينا ثياب للمحجبات» معلّقة على أبواب كثير من المحالّ المشابهة. «وهناك سلع كثيرة لم نكن نهتم بها سابقاً لعدم وجود طلب عليها، أصبحنا اليوم حريصين على تأمينها»، وفق ما يقول صاحب دكان في عيناب.

في صوفر التي استقبلت «نحو ألفي نازح»، بحسب رئيس بلديتها كمال شيا، يقول صاحب محل لبيع الألبسة: «مش عم لحق بيع ثياب شتوية»، فيما ملأ أحدهم محلاً لبيع «الحراتيق» بالأدوات المنزلية الأساسية وسكاكر للأطفال التي «يزداد الطلب عليها». ويقول صاحب محل لبيع الهواتف إنه يستعدّ لتغيير الديكور «لجذب الزبائن بعدما قررتُ التوسيع وبيع إكسسوارات الهواتف إلى جانب العطور». الصخب الذي تشهده البلدة اليوم «لم تشهد له مثيلاً سابقاً بعدما حافظت تاريخياً على هدوئها بعيداً عن أجواء السياحة والسهر، وصنّفت مكاناً لاصطياف الأغنياء البيارتة والخليجيين»، بحسب شيا. وينعكس هذا الاكتظاظ السكاني انتعاشاً اقتصادياً من خلال «الفرق الكبير والواضح في الحركة الاقتصادية وخصوصاً في محال المواد الغذائية والصيدليات، وفي ارتفاع الطلب على الأغطية والملابس في المحال الصغيرة».


إزدحام في سوق عاليه (عن الويب)

تروي نازحة من بيروت أن بلدة عيناب، عندما استأجرت منزلاً هناك قبل اندلاع الحرب ببضعة أسابيع، كانت «نائية، وكانت حركة الناس والسيارات خجولة، فيما المحال التجارية قليلة وقديمة وتقتصر على دكاكين لبيع المواد الغذائية وسوبرماركت واحد لا تتوفر فيه كل الاحتياجات الأساسية التي كنا نضطر إلى تأمينها من القرى المجاورة». بعد أسبوع من اندلاع الحرب، انقلبت الأمور رأساً على عقب، «فصرت أشاهد حاويات تفرغ البضائع بكثرة، وتجاراً منكبّين على فتح صناديق البضائع». الأمر نفسه ينطبق على بلدة بيصور، إذ يظهر انتعاش المبيعات من خلال «عدد الكراتين الكبير الذي تخلّفه المحال، ما يؤكد أن النزوح عامل فرق»، بحسب رئيس بلديتها نديم ملاعب. وبعد «استضافة 5 آلاف نازح بالحد الأدنى جراء الحرب، إضافة إلى 3 آلاف نازح سوري و15 ألف مقيم من أهالي المنطقة، ظهرت أزمات ترتبط بالكثافة السكانية كأزمة السير والقصور في تأمين البنى التحتية كالكهرباء والمياه التي تشح في هذا الوقت من السنة، وعدم القدرة على جمع الكميات الكبيرة من النفايات». لكنّ هناك جانباً آخر للكثافة السكانية انعكس إيجاباً على الدورة الاقتصادية في المنطقة، «فممّا لا شك فيه ازداد الطلب على الحاجات الأساسية ولا سيما الطعام والشراب، أما الطلب على غير ذلك كالمفروشات مثلاً فلا يزال محدوداً». الفورة الاقتصادية في عاليه واضحة مثل «عين الشمس»، وخصوصا في السوق حيث تنتشر العشرات من المطاعم ومحال بيع المواد الغذائية والألبسة والأحذية والإكسسوار والمفروشات وأثاث المنازل... نصف ساعة انتظار ليصلك الدور في محل لبيع المناقيش، و«لم يكن الوضع كذلك قبل مجيء أهلنا النازحين»، يبرّر معلّم الفرن للمنتظرين. مقاهي المدينة تعجّ بالنازحين الذين لا تحتاج إلى كثير من التدقيق للتعرف إليهم. تسأل سيدة محجبة موظفة «الكاش» في متجر كبير عن ثياب شتوية، فتردّ: «مش عم نلحّق لأن الطلب يفوق العرض بكثير»، فيما يتحدث تجار عن انقطاع التجهيزات المنزلية البسيطة مثل لوازم المطبخ ولمبات الشحن وخزانات القماش والبلاستيك للملابس والأحذية، بسبب كثرة الطلب.

> في عيناب ارتفع عدد المحالّ التجارية بين 30% و40% وافتتح أول صالون لتصفيف الشعر

لا يتوقف الأمر عند زيادة المبيعات، بل يتخطاه إلى زيادة الاستثمارات، فقد «ارتفع عدد المحال التجارية في عيناب بنسبة تتراوح بين 30% و40%. بعدما كان هناك محل واحد لبيع الألبسة، هناك اليوم أربعة محالّ، واستحدث سوق لبيع الألبسة الداخلية والثياب النسائية والرجالية والبيجامات والأحذية، وافتتح أول صالون تصفيف الشعر في البلدة»، بحسب أحد أهالي البلدة، فيما محالّ كثيرة مغلقة علّقت لافتات كتب عليها: «سنفتح قريباً». أحد التجار لا يخفي سعادته بهذه الحركة لأن «ما بعته خلال شهر لا أبيعه عادة خلال سنة»، وهو ما ينعكس حفاوة من أصحاب المحالّ الذين «يعدوننا بتأمين أيّ طلب غير موجود في أسرع وقت»، كما ينقل عدد من النازحين.

ورغم أن الدورة الاقتصادية تعمل في اتجاه واحد، إذ تتشدّد البلديات في الطلب من الأهالي «عدم تأجير محالهم قبل إعلام البلدية بهوية المستأجر»، وذلك «لتفادي الحساسيات التي قد تقع بين النازحين وأصحاب المصالح من أبناء المنطقة عندما يشعرون بالمنافسة»، كما يعلّل ملاعب، إلا أن ذلك جعل عبء النزوح على بعض مناطق الجبل أقلّ وطأة، وقلّل من الحساسيات التي كان يُخشى منها مع بداية النزوح.

أزمة أطباء مقيمين في مستشفى الحريري

راجانا حمية

ضاعفت الحرب أزمة عدد من المستشفيات. ففي وقت زاد الحمل مع الأعداد الكبيرة من الإصابات، تواجه هذه المؤسسات أزمة في توفّر الأطباء المقيمين (Resident) الذين يشكّلون «بيضة قبّان» في المستشفيات بما هم حلقة وصلٍ بين الطبيب المعالج ومرضاه، إذ يتابعون الحالات المرضية ساعة بساعة. بعد اشتداد الحرب، صار عدد هؤلاء أقل من المطلوب في المستشفيات التي يتابعون فيها، إما بسبب نزوحهم أو لعدم شعورهم بالأمان حيث هم، ما أدى إلى إرباك للأطباء الأساسيين وإلى إلقاء الثقل على من بقي من الأطباء المقيمين وإلى قلق لدى المرضى. وهذا ما عانى منه مستشفى رفيق الحريري الجامعي أخيراً.

منذ ما بعد عام 2019، بدأت أزمة نقص الأطباء - بمختلف مسمّياتهم – مع اختيار عدد كبير من الأطباء الهجرة بسبب الأزمة المالية والاقتصادية، والتأسيس خارجاً سواء بالالتحاق بمستشفيات جديدة أو لاستكمال سنوات الاختصاص، وهي تماماً حال معظم الأطباء المقيمين. ومذّاك، تعيش المستشفيات أزمة نقص أطباء الاختصاصات الدقيقة والأطباء المقيمين الذين يشكّلون الحجر الأساس داخل الأقسام. وظهر هذا النقص بوضوح في انعدام التوازن بين طلب المستشفيات على الأطباء المقيمين وما هو متوافر في الجامعات، وتحديداً الجامعة اللبنانية. ففي حين كانت حاجة المستشفيات إلى هؤلاء تفوق الـ600 طبيب، كان العدد المتوافر يقارب الـ400، بحسب الدكتور حسين عيسى، رئيس برنامج الإقامة والزمالة في كلية العلوم الطبية في الجامعة اللبنانية.

وازدادت الأمور سوءاً عقب اندلاع الحرب الأخيرة، حيث تضاعف النقص بسبب حركة النزوح. وظهر ذلك خصوصاً في المستشفيات القائمة في مناطق خطرة أو معرّضة للعدوان، وهذا يشمل مستشفيات الضاحية الجنوبية، أو تلك القريبة من الأماكن المعرّضة للخطر، ومنها مستشفى الحريري. لذلك، هجر عدد كبير من الأطباء هذه المستشفيات إما شمالاً مع عائلاتهم أو إلى مستشفيات أخرى في مناطق آمنة، كمستشفيات الروم والجعيتاوي والجامعة الأميركية وأوتيل ديو وغيرها. ومع توسّع الحرب، أُقفلت غالبية مستشفيات الضاحية قسراً، فيما اقتصر العمل في بعضها على «الخدمات الميدانية». أما المستشفيات المتاخمة للضاحية التي استمرت في العمل، ومنها مستشفى الحريري، فقد خسرت الكثير، إذ إن معظم الأطباء المقيمين «إما تهجّروا مع عائلاتهم أو لم يعودوا يشعرون بالأمان هنا وفضّلوا الانتقال إلى مكان آخر»، بحسب عضو مجلس النقابةً اختصاصي أمراض الكلى في المستشفى الدكتور سعد بو همين. ومع الغارة التي استهدفت مبنى قرب مدخل المستشفى في 21 الشهر الماضي، غادر معظم من بقي في المستشفى من الأطباء المقيمين، ما أدى إلى نقص حاد وصل في بعض الأحيان إلى حدٍّ متابعة طبيب مقيم واحد كل أعمال القسم. أول التأثيرات المباشرة كان على المرضى من ناحيتين: من ناحية المتابعة الطبية، زاد النقص الحمل على الطبيب المقيم وأربك الطبيب الأساس الذي بات ملزماً بسدّ النقص. من جهة أخرى، وجد المرضى أنفسهم في بعض الأحيان متروكين، إذ إن الطبيب الأساس لا وقت لديه للبقاء طوال الوقت في المستشفى، وتقتصر زياراته على مرة أو مرتين، فيما تُترك المتابعة عموماً للطبيب المقيم.

أخيراً، تمّ اللجوء إلى كلية العلوم الطبية في الجامعة اللبنانية، وجرى التوافق على إيفاد عدد من الأطباء المقيمين إلى المستشفى. لكن، كانت ثمة معضلة أساسية تتجلى بـ«عدم تحمّل الجامعة مسؤولية هؤلاء، إذ لا يمكن إجبارهم على الذهاب إلى المستشفى بسبب الحرب ولنزوح البعض منهم، إضافة إلى عدم وجود أطباء لتدريبهم»، بحسب المصادر. مع ذلك، جرى العبور فوق تلك العقبات، وأُرسل إلى المستشفى حوالى 15 طبيباً مقيماً لسدّ النقص، من دون أن يعني ذلك أن الأزمة حُلّت، إذ إن الحاجة اليوم تتخطّى الـ 50 أو 60 طبيباً.

قضية

11,2 مليون دولار للكهرباء وتدفئة مراكز الإيواء

الحكومة تتقشّف على النازحين

فؤاد بزي

تماطل الحكومة في صرف الأموال اللازمة لتغطية حاجات الشتاء للنازحين في مراكز الإيواء. فبينما كان المطلوب مبلغ 19,5 مليون دولار لتأمين التدفئة والكهرباء والمياه، اختصرت الحكومة الطريق

وافقت الحكومة على صرف 57% من المبلغ المطلوب فقط

بتخصيص مبلغ 11,2 مليون دولار، أو ما يوازي 57,2% فقط، ما يعني إلغاء التغطية لجزء كبير من الحاجات المطلوبة.

وكانت وزارة الطاقة وجّهت إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء طلبين بتخصيص اعتمادات مالية لتأمين الجزء المتعلق بها من خطّة الاستجابة للأزمة لشراء المحروقات التي ستستخدم للتدفئة وتوليد الكهرباء وضخّ المياه. أهمية الطلب الثاني، أنه أحيل تحت صفة «عاجل» ربطاً باقتراب فصل الشتاء وبضرورة تأمين الخدمات الأساسية لمراكز الإيواء. وقدّرت الوزارة حاجاتها بنحو 19,5 مليون دولار، إلا أن مجلس الوزراء في جلسته الأخيرة، وافق على تخصيص مبلغ 1000 مليار ليرة فقط، أي 11,17 مليون دولار أو ما يوازي 57% من الحاجات المطلوبة لمدّة أربعة أشهر.

ويتوزّع المبلغ المطلوب على الحاجات وفقاً للآتي:

- 8,4 ملايين دولار لتغطية ثمن مادة الديزل المخصّصة لتدفئة مراكز الإيواء التي تعلو 300 متر فوق سطح البحر.

- 4 ملايين دولار لشراء مادة الديزل لتشغيل مولدات الكهرباء الخاصة بمحطات تكرير وضخّ المياه في المناطق حيث الأعداد الكبرى من النازحين.

- 2,4 مليون دولار لدفع أجرة صهاريج المياه الموكلة بتأمين الماء للمراكز في المناطق التي لا شبكة مياه عامة فيها.

- 2,88 مليون دولار لتغطية ثمن مادة الديزل المخصّصة لمولدات مراكز الإيواء الخاصة، أو لدفع فواتير مولّدات الأحياء التي تؤمن الكهرباء لهذه المراكز.

- 1,8 مليون دولار لتغطية فواتير الكهرباء الخاصة بمراكز الإيواء لمصلحة مؤسسة كهرباء لبنان، وسيدفع هذا المبلغ مباشرة في حساب مؤسسة الكهرباء.

في المقابل، قرّر مجلس الوزراء تأجيل الاستجابة لجزء من الحاجات الملحة، وخصوصاً ما يتعلق منها بالمياه، وتلبية الجزء الآخر، إذ «أعطانا القرار نصف ما

مراكز الإيواء الموجودة على ارتفاع يزيد عن 300 متر، بحسب لجنة الطوارئ الحكومية

	العدد	القدرة الاستيعابية الإجمالية لخزانات المازوت (الليتر)
مدارس رسمية	199	1003700
مدارس خاصة	26	29200
مراكز إيواء خاصة	174	535700
المجموع	399	1568600



(هيثم الموسوي)

طلبناه»، يقول وزير الطاقة والمياه وليد فياض. وبحسب نص القرار الوزاري، «يصار إلى استخدام مبلغ الألف مليار لتغطية كلفة الديزل المخصّص للتدفئة ولمولدات الكهرباء حصراً، ولمدّة 4 أشهر». ما يعني أنّ الحكومة أسقطت بندي تأمين الديزل لمولدات المضخّات في محطات المياه، وفواتير الكهرباء الخاصة بمؤسسة كهرباء لبنان.

هذا أول المعوقات، وليس آخرها. فرغم صدور القرار بالموافقة على دفع 11,17 مليون دولار من مجمل المبلغ المطلوب، وقدره 19,5 مليون دولار، إلا أنّ تلبية حاجات مراكز الإيواء من كهرباء وماء ستنتظر طويلاً في طابور الروتين الحكومي. وحتى اللحظة «لم يتحول القرار إلى مرسوم» يضيف فياض، ما يعني أنّ «الأموال لم تصرف بعد لوزارة الطاقة». بالتالي، لا مادة الديزل أرسلت إلى مولدات الكهرباء في مراكز الإيواء، ولا أكلاف التدفئة دفعت.

أما تنفيذ الأعمال الإدارية في وزارة الطاقة، فقد بدأ لجهة «وضع لوائح بمراكز الإيواء الخاصة بوزارتي التربية والشؤون الاجتماعية»، وفقاً لفياض. ثمّ سيتم «تحديد كمية الديزل المطلوبة يومياً أو أسبوعياً لكلّ مركز، لتأمينها عبر المنشآت». أما العمل لتأمين الأموال لتلبية حاجات مراكز النزوح عبر وزارة الطاقة، فينقسم إلى شقين، يقول فياض، «مالي ولوجستي». في الشق الأول، وبعد صدور المرسوم، «على الحكومة إصدار مشروع قانون لخلق اعتماد لتغطية سلفة الخزينة»، ثمّ يحتاج المرسوم إلى «متابعة مع وزارة المالية لصرف الأموال، وتحويلها إلى دولار». وبعدها يبدأ التنفيذ الذي لن يحتاج سوى لساعات. فكميات «الديزل موجودة في المنشآت»، يضيف فياض. وإرساله إلى مراكز الإيواء يحتاج فقط إلى «تنسيق مع شركات النقل التي تمتلك الصهاريج». ويبلغ ثمن كلّ ألف ليتر من الديزل نحو 700 دولار، ويضاف إليها مبلغ تُراوح قيمته بين 17 دولاراً و20 دولاراً للنقل من المنشآت إلى مراكز الإيواء. ويلفت إلى أنّ «ثمن الديزل سيسدّد مباشرة للمنشآت لتتمكن من إعادة الاستيراد وإبقاء المخزون في حالة جيّدة». ولفت إلى «اعتماد الطاقة على برامج إلكترونية موجودة في المنشآت لمراقبة الكميات الموزعة من الديزل، والمراكز المستفيدة». ولتأمين المياه «سنتّكل على اليونيسيف» بحسب فياض، معيداً السبب إلى عدم وجود تمويل حكومي لمحطات ضخ المياه.

يذكر أنّ وزارة الطاقة تقدمت إلى مجلس الوزراء برسالة في مطلع شهر تشرين الأول الماضي، طلبت فيها مبلغ 3,2 ملايين دولار لتأمين المحروقات بغية تشغيل مولدات الكهرباء في مراكز الإيواء، ومضخات المياه، فضلاً عن تغطية كلفة إيجار صهاريج نقل الماء إلى المراكز. إنما بقيت من دون استجابة حكومية. وحتى الآن، مرّ 19 يوماً على رسالة الطاقة الثانية، والتي أضيف إليها بدل تأمين الوقود للتدفئة، ولم تصرف الأموال اللازمة المخصصة لأعمال الإغاثة.

تقرير



مرفأ حيفا (من الويب)

التجارة الخارجية الإسرائيلية تحتاج إلى الاستقرار

ماهر سلامة

صار الكيان الصهيوني أكثر اعتماداً على الغرب، وبات استمرار الاقتصاد الإسرائيلي يعتمد أكثر على الغرب الذي يمثّل مصدر الدعم الأساسي للكيان. بهذا المعنى، ازدادت الشراكات السياسية للكيان مع الغرب تعمّقاً، وفي حال توسّع الانقسام العالمي الذي يتزايد مع الوقت، سيتحتّم على الكيان اختيار شركائه الاقتصاديين بعناية. فالاعتماد على الصين، على سبيل المثال، كشريك تجاري جدي، لا يُشكّل مساراً فيه استمرارية مستقبلاً. يستورد الكيان الصهيوني من الغرب نحو 57% من وارداته، وبلغت صادرات إسرائيل إلى الغرب نحو 65% من إجمالي صادرات العدو.

وبحسب تقرير للتجارة الخارجية الإسرائيلية صدر الشهر الماضي، أعدّه عامي روحاكس دومبا مراسل مجلة «يسرائيل ديفنس»، عن العلاقات التجارية الخارجية للكيان ومدى اعتماده على الأسواق الدولية، ولا سيما في الأسواق الرئيسية الثلاثة: أوروبا وآسيا وأميركا، فإن «أوروبا تعدّ الوجهة الأكبر لصادرات السلع الإسرائيلية، بحصّة بلغت 34% من إجمالي الصادرات، وهي أكبر مصدر للواردات بحصّة 45% من إجماليها، ما يجعل العلاقات التجارية مع أوروبا لا تعتمد على القرب الجغرافي فقط، بل تقوم أيضاً على العلاقات السياسية والاقتصادية المستقرّة، وحقيقة أن دول الاتحاد الأوروبي تشكل سوقاً تكنولوجياً مستقراً تساعد على توسيع الصادرات في مجالات مثل المواد الكيميائية والأجهزة الطبية والتقنيات المتقدمة، وقد تمكنت دولة الاحتلال من الاستفادة من طلب السوق الأوروبية على منتجاتها المتطورة، ما يؤدي إلى زيادة قيمة الصادرات لهذه المنطقة».

وكشف التقرير أن «آسيا تعتبر ثاني أكبر وجهة للصادرات الإسرائيلية بنسبة 33% من إجمالي الصادرات، وثاني أكبر مصدر للواردات بنسبة 34% من إجمالي الواردات، حيث تعدّ الصين شريكاً اقتصادياً مهماً بشكل خاص، ولا تزال سوقاً رئيسياً للسلع الإسرائيلية، خاصة في مجالات مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومعدات الدفاع والزراعة المتقدمة».

وأشار إلى أن «هذه البيانات توضح الاتجاه العالمي لتعزيز السوق الآسيوية بشكل عام، والصينية بشكل خاص، حيث يتزايد الطلب على التقنيات المتقدمة والمنتجات المبتكرة، وفي عصر تعزز فيه الصين مكانتها كقوة اقتصادية مهمة، تصبح العلاقات التجارية النامية مع دولة الاحتلال ميزة استراتيجية، خاصة بالنسبة إلى الصناعات التي تعزز القدرات التكنولوجية لكلا الجانبين».

كما أوضح التقرير أن «قارة أميركا الشمالية، خاصة الولايات المتحدة، تعتبر ثالث أكبر مقصد للصادرات الإسرائيلية بحصة 31%، وثالث أكبر مصدر للواردات بحصة 12%، مع العلم أنها ليست

> العجز التجاري للكيان الصهيوني بقيمة 10,2 مليارات شيكل قد يشكل تحدياً على المدى الطويل

شريكاً اقتصادياً رئيسياً فقط، بل أيضاً حليفاً إستراتيجياً للاحتلال، وترتكز علاقاتهما على تحالفاتهما السياسية والاقتصادية المستقرة، والتقييم المتبادل في المجال الأمني، ولا سيما في صادرات الأمن والتكنولوجيا والمنتجات الطبية، التي تقود الصادرات من إسرائيل إلى الولايات المتحدة». وأكد التقرير أن «العجز التجاري الذي تعانيه دولة الاحتلال بما قيمته 10,2 مليارات شيكل (2,72 مليار دولار) قد يشكل تحدياً على المدى الطويل، لأنه يزيد من اعتمادها على الأسواق الخارجية، لكنه يوفر أيضاً فرصة للنمو الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمارات في المنتجات والخدمات التي يتم إنتاجها لديها، وتصديرها إلى الخارج». إلا أن اقتصاد العدو يعتمد بشكل أكبر على تصدير الخدمات التي تُشكّل 29% من مجمل الصادرات، لا سيما الخدمات التكنولوجية التي تمثّل الجزء الأكبر من الخدمات المُصدّرة. وكشف أن «هناك عدداً من الدول، خاصة الصين، ربما تكون محرّكاً لمراكز نمو الصادرات الإسرائيلية في السنوات المقبلة، وفي الوقت نفسه، ستستمر أوروبا في العمل كوجهة مهمة بفضل قربها من دولة الاحتلال، وعلاقاتها التجارية التقليدية، فيما سيساعدها الاستمرار بتعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول أخرى في آسيا وأميركا اللاتينية على تنويع الأسواق التي تصدر إليها، وتقليل الاعتماد على أسواق معينة فقط التجارة الخارجية». لكن هذا التوجّه الذي يتحدّث عنه التقرير لا يتماشى مع الواقع العالمي الذي يذهب إلى مزيد من الانقسام العالمي وتفكك لشكل التجارة الدولية التي أصبحت، أكثر من أي وقت مضى، تشهد عوائق، مثل العقوبات التي يفرضها الغرب، بقيادة الولايات المتحدة، على دول متعددة.

على حافة التاريخ الأماميّة

خريستو المر *

كلّ المقاومين اليوم من أجل العدالة والتحرّر من الاستعمار والظلم يقفون معاً، عرفوا أم لم يعرفوا. يأخذون التاريخ من ناصيته ليفعل ما يشاء العدل، أولئك هم معاً يناضلون على حافة التاريخ الأماميّة، ويقف على حافة الحافّة أولئك المقاومون في لبنان وغزّة، المنطقتين الشاهدتين على الوحشيّة الاستعماريّة العنصريّة للشركات الغربيّة ووسائل إعلامها. المقاومون لا يكتفون بردّ فعل على أزمة، بل يشعلون نيران الوحدة والتضامن والعمل المستمر. لأكثر من عام، عانى الشعب الفلسطيني – وخاصة في غزة – من هجوم إباديّ لا يوصف من قبل دولة الاستعمار الإباديّ العنصريّ الصهيونيّة، بدعم متواصل من الإمبريالية الأميركية. دُمِّرت المنازل، سوّيت المدارس بالأرض، تحوّلت المستشفيات إلى أنقاض، وقُتِلَ الأبرياء. حجم الدمار لا يمكن تصوّره.

ومع ذلك، يتألّق الشعب الفلسطيني وهو تحت الدمار، وتتألّق فيه روح المقاومة أكثر من أي قنبلة وأيّ نيران. شجاعته تتحدّى الآلة العسكريّة الإسرائيليّة-الأميركية-الغربيّة وكلّ حصار. غزة، وكلّ فلسطين، تستمرّ في المقاومة.

العمل الذي يحدث في بلاد العالم خارج المقاومة المسلّحة، ليس لا شيئاً. هو أيضاً عمل مقاومة وإنّما وسائلها مختلفة. هي لا تحمل خطر الاستشهاد، ولكنّها تشكّل شهادة لمحبّة الحياة والعدالة والحرّية باحتمالها الشدائد وضغوط المجتمع وخطر فقدان العمل. كلّ تظاهرة أو مؤتمر أو لقاء ليس مجرد جمهرة أو تجمّع لأصوات؛ بل هو زئير مدوٍ، صرخة قويّة جماعيّة يشترك فيها الطلاب، ربّات المنازل (وهنّ في الحقيقة عاملات دون أجر)، المتقاعدون، المحاسبون، العمّال، أصحاب الأعمال الصغيرة، الصحافيّون الشرفاء، الفنّانون، والمحترفون، وغيرهم. كلّما اجتمع هؤلاء، اجتماعهم يقول: محاولات إرهابنا بقوانين غير مشروعة لن يسكتنا، وسنتحدّى قوانينكم بالقانون وبحقّنا بالحرّية. لن نصمت. نحن نرفض أن نكون متفرّجين سلبيّين بينما يتم القضاء على شعب بأكمله بشكل منهجي. نحن هنا لأنّنا ندرك أنّ التحرر ليس حلماً بعيداً؛ بل هو ضرورة مطلقة، ضرورة مطلقة الآن!

كلّ عمل مشترك من أجل فلسطين حول العالم هو شهادة على إصرار جماعيّ لإعلاء أصوات المظلومين، والدعوة إلى العدالة، والعمل بلا كلل من أجل مستقبل يتمتّع فيه الشعب الفلسطيني بكامل حقوقه الإنسانية وكرامته على أرض الأجداد وفي الشتات. على أرض الواقع، نحن نشهد صعود وعي أنّ النضال الفلسطيني ليس معركة معزولة؛ بل هو القلب النابض لشعور شعبيّ حول العالم مناهض للاستعمار والعنصريّة والعنف المنهج للحكومات، وللشركات المختبئة التي تتحكّم في قراراتها. كلّ عمل مشترك من أجل فلسطين هو وقفة تضامن مع فلسطين، ووقفة تضامن مع الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم الذين يواجهون قوى النهب نفسها ومحو الضعفاء العنصريّة. من فلسطين إلى لبنان، من حوض الأمازون إلى جزيرة السلحفاة (شمال أميركا)، النضال ضد الاستعمار الاستيطاني واحد. العنف البنيويّ الذي يحاصر ويسلب إنسانيّة الناس في جميع أنحاء العالم هو واحد.

مبادئ العاملين من أجل فلسطين حول العالم واضحة: العدالة، المساواة، وكرامة الإنسان للجميع. الانتفاضات السلميّة من أجل فلسطين حول العالم تعبير عن رفض الصهيونية، والفصل العنصري، وكل شكل من أشكال عنف الدولة الذي يدعم الهيكليّات القمعيّة ليس فقط ضدّ الفلسطينيّين وإنّما أيضاً ضدّ السود والسكّان الأصليّين في شمال أميركا والمهاجرين في أوروبا وغيرهم من الذين تُمارس الدول في حقّهم عنفاً بُنيويّاً. إنّ التضامن العالميّ وكلّ عمل مشترك من أجل فلسطين يقول إنّ جرائم النظام الصهيونيّ – الإبادة الجماعية، التطهير العرقي، الفصل العنصري – ليست جرائم ضد الفلسطينيين فقط، بل هي اعتداء على الإنسانية جمعاء. «لن نرتاح حتى يتم محاسبة كل جريمة بحقّ الفلسطينيّين، وحتى يعيش كل فلسطينيّ – من النهر إلى البحر – في حرية وسلام» هكذا رأى المجتمعون في أحد المؤتمرات منذ يومين. لا شكّ أنّ تحقيق هذه الرؤية يتطلب أكثر من الأمل – يتطلب العمل. لهذا يجتمع الشرفاء للتخطيط، والتعاون، والتعبئة.

إنّ التحرّكات الشعبيّة التي قادها الطلّاب كثيراً من الأحيان، وحركة المقاطعة، والمقاومة المستمرة في غزة والضفة الغربية، وفي لبنان، هي معنويّاً في خندق واحد على الخطوط الأماميّة في معركة محاصرة الاستعمار. دور الشرفاء هو تقوية هذا النضال ودعمه. هذا النضال ليس من أجل فلسطين فقط؛ فهو من حيث يدري أو لا يدري منخرط في معركة لتفكيك كل أشكال الاضطهاد. من سجون فلسطين إلى شوارع فيرغسون، من مخيمات اللاجئين في لبنان إلى غابات الأمازون، من المقاومة في اليمن والعراق إلى المقاومة في لبنان وفلسطين، كلّ يقاوم بطريقته الخاصة، من أجل عالم لا يُضطهد فيه أحد.

السنة الماضية أظهرت لنا البعد الإجراميّ للإفلات الإسرائيلي من العقاب وتواطؤ السياسات الدولية والعربيّة الداعمة للإبادة. لكنّها أظهرت لنا أيضاً انتفاضة الروح المقاوِمَة للظلم والطامحة للحرّية عند الإنسان، أكان في فلسطين، أو لبنان، أو اليمن، أو العراق، أو في الشوارع حول العالم. واجبنا كبشر أن نبني العالم الذي نعلم أنه ممكن – عالم خالٍ من قيود العنصريّة والاستعمار الاستيطانيّ وكلّ أشكال الاضطهاد. الطريق أمامنا سيكون مليئاً بالتحديات، لكنه سيكون أيضاً طريق تغيير. ما من شكّ أنّنا معاً يمكننا أن نحقق التحرير والعدالة اللذين نريدهما في فلسطين حرّة من البحر إلى النهر، وأن ندفع بحافة التاريخ الأماميّة إلى تخوم الحرّية والكرامة الإنسانيّة.

*** كاتب وأستاذ جامعي**

مروان البرغوثي... إسرائيل تعتقل السلام

لينا الطبال *

يبقى السؤال: هل تستطيع إسرائيل حقاً تحقيق السلام الدائم عبر القوة؟

الجواب واضح: لا توجد فرصة.

لأن السلام لا يُبنى على القمع وانتهاك حقوق الإنسان.

مروان البرغوثي هو الوحيد القادر على قيادة المفاوضات وتحقيق السلام. على مدى 22 عاماً من الاعتقال، استطاع أن يتجاوز قيود السجن ليحرك المشهد السياسي الفلسطيني، وقام بصياغة «وثيقة الأسرى للوفاق الوطني» التي أسهمت في توحيد صفوف مختلف الفصائل الفلسطينية وتحقيق مصالحة بين حركتي «فتح» و«حماس».

ما يميز مروان البرغوثي هو أنه مقبول من مختلف الأطراف الفلسطينية، كونه رمزاً للنضال والصمود وقائداً ذا مصداقية في تمثيل الشعب الفلسطيني. المعتقل منذ 15 نيسان 2002 في سجون إسرائيل، هو اليوم رمز عالمي للنضال الفلسطيني، وهو لا يزال يجذب اهتمام وسائل الإعلام والصحافة العالمية التي تتحدث وتكتب عنه كما تتحدث وتكتب عن رؤساء الدول أو قادة البلاد، واستقبل في زنزانته كبار الشخصيات من مختلف أنحاء العالم من برلمانيين وإعلاميين إلى حقوقيين عرب وأجانب.

شهدت قضية مروان البرغوثي تضامناً دولياً واسعاً، حيث أطلق المناضل أحمد كاترادا، الذي خاض معركة الحرية إلى جانب نيلسون مانديلا في جنوب أفريقيا، حملة دولية من داخل زنزانة مانديلا في معتقل روبن ايلاند مبادرة للمطالبة بالإفراج عنه. وقد حظيت هذه المبادرة بدعم شخصيات دولية بارزة، من بينهم فائزون بجائزة نوبل للسلام مثل دزموند توتو وجيمي كارتر وجودي ويليامز، كما استحوذت الحملة على دعم 120 حكومة ومئات الحكام والبرلمانيين والفنانين والأكاديميين في مختلف أرجاء العالم.

> **لا يسمح لمروان بمقابلة محاميه إلا مرة كل شهرين أو أكثر، وعبره فقط، تصل إليه العناوين العامة للأخبار، فلا يعرف بتفاصيل الأحداث المأساوية الأخيرة**

لكن هل أسهم هذا التضامن الدولي في تحريك قضيته وإطلاق سراحه؟ - لا.

عندما ترفض إسرائيل نداءات عالمية من ثمانية حاملي جائزة نوبل للسلام ومن شخصيات ناضلت ضد الاستعمار والعنصرية، فإنها تكشف عن تصلّب موقفها تجاه حقوق الفلسطينيين وتجاهلها لإرادة السلام. بل إنها تزيد من عمق الأزمات في المنطقة.

بدأ مروان البرغوثي نضاله في سن مبكرة، فلم يكن يتجاوز الخامسة عشرة حين شارك في أول مظاهرة ضد الاحتلال الإسرائيلي، تطوّع بعد ذلك للعمل مع لجان القرى. اعتقل لأول مرة وهو لا يزال فتى في مقتبل العمر في الصف الثاني ثانوي، بسبب انتمائه لحركة «فتح»، التي اعتبرتها السلطات الإسرائيلية «حركة إرهابية محظورة». ورغم قسوة السجن، تمكن مروان من مواصلة تعليمه.

منذ شبابه، برزت شخصية مروان البرغوثي كقائد طموح، ليشكل حلقة تواصل حيوية بين الفلسطينيين في الداخل والقيادة في الخارج، ولعب دوراً محورياً إلى جانب «أبو جهاد»، حيث وسّع نشاط حركة الشبيبة في الداخل الفلسطيني، وقاد حركة الشبيبة الطالبية في جامعة بيرزيت لثلاث دورات متتالية. في تلك المدة، كانت الجامعة تخضع للأمر العسكري الإسرائيلي الرقم 854، الذي يمنح الحاكم العسكري الإسرائيلي سلطة مطلقة على مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية، من تعيين الأساتذة إلى منح التصاريح الأمنية، إلى فرض القيود القمعية على الطلاب، إذ شهدت جامعة بيرزيت سلسلة طويلة من الإغلاقات القسرية. فبين عامي 1973 و1988، أغلقت الجامعة نحو 15 مرة، في هذه المرحلة سقط أول شهيد لجامعة بيرزيت، وهو صديق مروان، الشهيد شرف الطيبي، الذي تركه الجيش الإسرائيلي ينزف حتى الموت. وبعد سنوات من هذه الحادثة سيطلق مروان اسم صديقه الشهيد شرف على أحد أبنائه.

عندما اندلعت الانتفاضة الأولى، كان مروان البرغوثي مبعداً عن فلسطين إلى الأردن ثم إلى تونس ثم إلى الأردن. لكنه لم يغب عن المشهد وشغل منصب عضو في اللجنة العليا للانتفاضة مع قيادات الخارج، وعمل مع اللجنة القيادية للقطاع الغربي في الداخل الفلسطيني. فأصبح على صلة مباشرة مع القيادة الموحدة للانتفاضة، فشكّل حلقة وصل حيوية بين الداخل الفلسطيني وقيادته في الخارج. فهؤلاء الشباب القادمون من الداخل كانوا يثيرون الخوف لدى قيادة الخارج ولم يكن الطرفان يعرفان بعضهما إلا بالأسماء ومروان أسهم بشكل كبير في تعزيز التنسيق والتواصل وبث الثقة بينهما.

مروان البرغوثي قائد بالفطرة، وشخصية يبرز تأثيرها دون جهد، لقد كان دائم الحركة يريد بناء وطنه ويريد الأفضل لأبناء شعبه. تجده دائماً في أي تجمّع نضالي أو فعالية سياسية، وقد تم انتخابه كأصغر عضو في المجلس الثوري لحركة «فتح». تتيح له كاريزميته التأثير وتجاوز الانقسامات، الأمر الذي جعل جميع الحركات والفصائل المعارضة لـ«فتح»، تميل إلى الاستماع إليه والتحاور معه. إنه الوسيط المثالي بينهم جميعاً، قادر على توحيد الصفوف والاستماع والمناقشة في سبيل القضية الفلسطينية.

قد تكون هذه الفضائل السبب الرئيسي لتجاهل إسرائيل إطلاق سراحه. فوجود مروان البرغوثي خارج السجن قد يؤدي إلى رص الصف الفلسطيني، وهو ما لا ترغب فيه السلطات الإسرائيلية بأي شكل من الأشكال.

طالما آمن مروان البرغوثي بالسلام لفلسطين. يصفه رفاق نضاله بأنه «حركة لا تهدأ»، إذ إذا آمن بشيء، فإنه يسعى إلى تحقيقه حتى النهاية دون أن يقبل بحلول جزئية. كان مروان البرغوثي يصف نفسه بأنه «معسكر السلام»، ففعلاً هو قد أراد إنهاء الاحتلال دون أن يسعى إلى قتل الإسرائيليين أو تدمير إسرائيل.

حقاً، هكذا كان مروان البرغوثي يرى أن في إمكانه حل هذا الصراع. كان يعتقد أن السلام الحقيقي هو السبيل لتحقيق العدالة والحرية، كان يدرك أن أي حل دائم يتطلب أيضاً الاعتراف بحقوق الجميع. لكن عندما تأكد أن الإسرائيليين غير جادين في إعطاء فرصة للسلام، واستمروا في ممارسة القتل والتشريد وقضم الأراضي لبناء المستوطنات، اندلعت الانتفاضة الثانية وقرر مروان البرغوثي مناصرتها وحمل السلاح في مواجهة المحتل. كان خياره هذا مدفوعاً بالإحباط من عدم نضوج الجانب الإسرائيلي واحترامه لالتزاماته، هو الذي مدّ يديه للجميع وكان مستعداً للتحاور حتى مع حزبي «الليكود» و«شاس». لكن ما دام القانون الدولي يكفل للشعوب الواقعة تحت الاحتلال حق مقاومة المحتل... إذاً فليكن ذلك.

لقد أظهرت إسرائيل مرة أخرى أن تحايلها المتكرر بحجة تحقيق السلام أدى إلى تدهور الأوضاع وتصاعد وتيرة المقاومة.

لقد اغتال أريل شارون عدداً من قيادات الصف الأول الفلسطيني، واعتقل بعضهم، وأبعد الكثيرين منهم، وعزل قائدهم ياسر عرفات في المقاطعة، ثم اغتاله في ما بعد بالسم. لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: ما كانت نتيجة تلك الإجراءات؟ هل توقّف النضال الفلسطيني؟ وهل استطاعت إسرائيل تحقيق أمنها المزعوم؟

الإجابة واضحة: لم يتوقف النضال الفلسطيني، بل استمر وتطور بأشكال متعددة. ورغم كل محاولات القمع والاغتيالات، ظل الشعب الفلسطيني مصمماً على مقاومة الاحتلال والدفاع عن حقوقه.

اليوم، يواصل نتنياهو تكرار الفعل القائم نفسه على اغتيال قادة المقاومة وقادة الصف الأول، دون أن يدرك أن الأساليب القديمة لم تعد مجدية. فالمولوتوف التي استخدمتها المقاومة سابقاً قد تم استبدالها بصواريخ «عياش 250»، والحجارة التي كان الأطفال يلقون بها على الدبابات استعيض عنها الآن بقاذفة «الياسين 105»، وبالمسيّرات، الأمر الذي غيّر قواعد اللعبة في الصراع.



إن كل تصعيد في المنطقة تتحمّل إسرائيل وحدها نتائجه، كل قطرة دم تسيل على أرض فلسطين ولبنان هي نتيجة مباشرة للعنف الإسرائيلي المفرط. حين يهشم الجيش الإسرائيلي عظام أطفال وشبان لا يملكون من سلاح سوى إلقاء الحجر بوجه المحتل فهذا يسمى عدواناً، لا يولد سوى المزيد من الكراهية والعنف.

مروان البرغوثي كما قال عنه يوري افنيري «هو آخر بقايا هؤلاء الفلسطينيين الذين عرفوا الإسرائيليين جيداً». وهو صانع السلام. كان وما زال مؤمناً بالسلام. كعضو في البرلمان الفلسطيني، شارك في مظاهرات سلمية تهدف إلى منع الاستيطان، وتنشّق بالغازات السامة وأصيب بالرصاص المطاطي وانهالت عليه هراوات قوات الاحتلال. كان يتردد على اللجان المركزية للأحزاب السياسية ويجتمع مع أعضاء الكنيست يحدثهم عن بلاده وعن السلام ويتعاون مع بعضهم في وفود مشتركة إلى أوروبا، ولا يغيب عن أي اجتماع، مؤمناً دائماً بأهمية الحوار.

شارك في مظاهرات السلام، وذراعه متشابكة مع ذراعي عضوي البرلمان عن حزب «ميرتس»، ديدي زوكر وزهافا غالون. أين هو الآن معسكر السلام الإسرائيلي؟ لقد انزلق نشطاءُ السلام الإسرائيليون باتجاه نتنياهو ولم يعارضوا اجتياح غزة، وفي ما يخص المعارضة في إسرائيل فإنها تتحول فوراً إلى اليمين المتطرف في كل مرة تعلّق الأمر بالفلسطينيين.

لقد جرى محاكمة مروان البرغوثي أمام محكمة عسكرية، وهو ما أطلق عليه مروان اسم «مسرحية المحاكمة السياسية». حيث حُكم عليه بالسجن لمدة 5 مؤبدات و40 عاماً إضافية، وهو حكم غير شرعي. أجل، هذا الحكم يعكس طبيعة النظام القضائي القائم في هذه البلاد.

ضحى مروان البرغوثي بحياته في سبيل وطنه، طوال 22 عاماً، اجتمع مع أبنائه مرات معدودة، لقد التقى ابنه البكر، القسام، أربع مرات فقط منذ اعتقاله، ولم يجتمع مع زوجته فدوى، حبيبته ورفيقة دربه، منذ عامين. تلك التي جابت أرجاء العالم لتوصيل صوته ورسالته.

ولم تكن هذه المعاناة جديدة، فقد سبق لإسرائيل أن منعتها من زيارته لمدة أربع سنوات، خلال إضراب الكرامة الذي ساندته به. ومع مرور السنوات، لم يتمكن من لقاء أي من أحفاده الستة، الذين ولِدوا جميعاً وهو في الأسر. ومن المهم الإشارة إلى أن مروان البرغوثي لم يشهد ولادة أي من أبنائه الأربعة، فقد كان إما معتقلاً أو مبعداً أو مطارداً، يحمل في قلبه الوطن وقضية شعبه. إنه من خامة المناضلين العظام كغيفارا ومانديلا وعز الدين القسام.

منذ السابع من أكتوبر، وضعت إسرائيل مروان البرغوثي في العزل الانفرادي في سجن مجدو قرب حيفا، حيث تم فصله تماماً عن العالم الخارجي. في هذه الزنزانة، حُرم من أبسط احتياجات الحياة اليومية؛ فالغذاء لا يُقدّم بشكل كاف، ولا تتوافر أي وسيلة للتواصل. لا يوجد تلفاز، ولا راديو، ولا حتى كتب أو مجلات تتيح له التفاعل مع الأفكار أو الأخبار. بالإضافة إلى ذلك، فإن غياب الرعاية الطبية في العزل يزيد من معاناته، و يكشف عن سياسة الاحتلال في التضييق على الأسرى الفلسطينيين وإضعاف معنوياتهم.

يشرف على اعتقال مروان البرغوثي وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير شخصياً. في سبتمبر الماضي، قامت وحدة من وحدات القمع في السجون بالاعتداء عليه في زنزانة العزل الانفرادي، مستخدمة أدوات القمع والضرب. أسفر هذا الاعتداء عن إصابات عدة بجسده، بما في ذلك كدمات على الأضلاع والأطراف، إضافة إلى إصابة في أذنه اليمنى وجروح في ذراعه اليمنى وآلام شديدة في الظهر. على إثر هذا الاعتداء، بدأ مروان يعاني من صعوبات في التنفس وأوجاع في الصدر والظهر، بالإضافة إلى تقيح الجروح وإصابات في الأذن. وقد ظهرت كتلة دموية في مكان الإصابة، دون أن يتم تقديم أي علاج أو أدوية أو مسكنات آلام.

لا يسمح لمروان بمقابلة محاميه إلا مرة كل شهرين أو أكثر، وعبره فقط، تصل إليه العناوين العامة للأخبار، فلا يعرف بتفاصيل الأحداث المأساوية الأخيرة؛ لا بمجازر غزة، ولا باجتياح إسرائيل للبنان، ولا حتى باستشهاد القيادي يحيى السنوار أو استهداف السيد حسن نصرالله.

يشارك مروان البرغوثي في معاناة تتشابه مع أوضاع الأسرى الفلسطينيين الآخرين الذين يعاملون بأسلوب انتقامي بحت وليس كأسرى حرب. ويصل عدد المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي إلى ما يزيد عن 10 آلاف أسير في الضفة الغربية بينهم آلاف من الشباب الذين يتم احتجازهم دون محاكمة تحت بند «الاعتقال الإداري».

أمّا في غزة، فهي المثال الأبرز على جميع أشكال الإبادة الجماعية، حيث شهدنا جميعاً عبر الشاشات مشاهد لمعتقلين مكدسين في ظروف إنسانية قاسية، عاري الصدور، مكبلي الأيدي، ومعصوبي الأعين. يتم نقلهم بالعشرات إلى معتقلات سرية، يستشهدون تحت التعذيب والمحظوظ منهم يُزج به في معتقل سدي تيمان في منطقة النقب. هذا المعتقل ينقسم إلى قسمين: قسم الأقفاص وتستعمل كزنازين وهي مزدحمة بالمعتقلين، وقسم الخيم، الذي يُعتبر بمنزلة المستشفى الميداني، حيث يتم إرسال المعتقلين المرضى والجرحى دون أي رعاية طبية، فلا دواء متوافر، ولا حتى مسكنات للألم.

المسار الذي سلكه مروان البرغوثي هو المسار الذي وجدت فيه إسرائيل نفسها عالقة، وبدلاً من إصلاح الوضع والبحث عن الحل، ضيقت الخناق على الفلسطينيين ودفعتهم نحو الهاوية. والآن، تسعى إلى إبادتهم، بينما العالم يراقب بصمت. إذاً، إذا كان لديك أدنى شك في فهمك للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، ما عليك سوى أن تلقي نظرة على قصة مروان البرغوثي، وستتضح لك الصورة كاملة، وسيتجلى لك الصراع كمرآة تعكس آلام الشعب الفلسطيني وآماله في السلام.

انظر إلى مروان البرغوثي وستدرك القصة كاملة.

* أستاذة جامعية، باحثة في العلاقات الدولية والقانون الدولي لحقوق الإنسان

المعركة في مراحلها المتقدِّمة: مُنعطَف إدامة الاشتباك

ورد كاسوحة *

الأسبوعان الأخيران حملا معهما تأكيدات إضافية على عمق المأزق الذي تواجهه آلة الحرب الصهيونية في مسعاها إلى تحقيق أهدافها من توسيع حرب الإبادة لتشمل العمق اللبناني كلّه وصولاً إلى سوريا. لا يقتصِر الأمر على التدخّل البرّي الذي بات فعلياً على عتبة التعثُّر الكامل في تحقيق أحد أهمّ الأهداف الموضوعة للحرب، لجهة تفكيك بنية حزب الله العسكرية واللوجستيّة المتاخِمة للحدود مع المستعمرات والمستوطنات الصهيونية. ثمّة كذلك انحسارٌ واضح للفاعليّة الجويّة، التي مثّلت المدخل لتفعيل الخطط الموضوعة للتدخّل البرّي، على قاعدة استكمال «بنك الأهداف» المتحقِّق من الجوّ، بمعادِلٍ على الأرض، يسمح بتحصين ما اعتُبر في الأيام الأولى بمنزلة «إنجازاتٍ كبيرة للعدوّ»، مع اغتيال القادة السياسيين والعسكريين للمقاومة.

الفشل في تفادي الإخفاق برّاً

والحال أنّ الصعوبة المتزايدة في جبي أثمان أكثر من المقاومة اللبنانية لا ترتبط فحسب بتقديرٍ زائد، صهيونياً، لأهداف المرحلة الأولى، بل أيضاً بعجز كبير عن فهم آلية عمل الخصمِ، غداة تلقّيه الضربات وانتقالِه، على ضوء مراجعة إستراتيجيّة المواجهة، إلى مرحلة التعافي. وهي مرحلة وصلت إلى ذروتها مع تكثيف الاستهداف بالمسيّرات والصواريخ، المقترن بتفعيل تكتيكات مواجهة التدخّل البرّي، على الخطوط الأماميّة للجبهة. وهذا التحسُّن الكبير في أداء المقاومة، على حساب الصهاينة، ينسحب أيضاً بأثَر رجعي على الخطط الموضوعة إسرائيلياً للاجتثاث من الجوّ. إذ كان التقدير، في بداية مرحلة التدخُّل الجوّي، بأنّ تفعيل القوّة التدميريّة الهائلة للذخائر الجويّة في مواجهة البيئة الحاضنة، سيُثني المقاومة عن استكمال خططها العسكرية على الشريط الحدودي، بفعل الأثَر التدميري الهائل للقصف على بيئَتها، مقارنةً بنظيره الذي استهدف الحاضنة نفسها في حرب عام 2006. عدم حصول ذلك ليس مؤشّراً على عدم الارتداع فحسب، بل أيضاً على استمرار الفاعلية العسكرية، حتى في أماكن أبعَد من الجبهة نفسِها. وهذا يعني أنّ استمرار العدوّ في إستراتيجيّة التدمير والاجتثاث، على نطاقٍ أوسَعَ من ذي قبل، لتشمل مُدُناً لم يطلَها الدمار بهذا المقدار في عام 2006، هو أبعَد ما يكوّن عن إستراتيجيّة للقتال، حتى في مواجهة خصم يُراد اجتثاثه. غياب الإستراتيجيّة هنا هو الأدقّ، إلا إذا اعتبرنا التعويض عن فشل سلاح الجوّ في مهمّته الخاصّة بتقليل الاعتماد على العملية البرّية، لمصلحة تفعيل القوّة النارية العمياء في مواجهة البيئات المدنية والحواضر التاريخية، بمنزلة تكتيك قتالي فعلاً! والحال أنّ كلّ هذا القتل والتدمير والاجتثاث لم يفضِ إلى شيء، لا بل فشِل تماماً في مهمّة الربط بين المعركتين الجويّة والبرّية، إذ يتأمّن للقتال برّاً رصيدٌ كافٍ من حصيلة المعركة في الجوّ. والفشل هنا كان واضحاً إلى حدٍّ بدا معه أنّ هذا الانقطاع هو الذي جَعَل ثِقلَ المعركة ينتقل إلى البرّ. أي إلى المكان الذي تملك فيه المقاومة أفضليّة واضحة، حيث القدرة التي تحوزها على المجابَهة والإشغال الناري، وصولاً إلى نقل المعركة، بالمسيّرات والصواريخ، إلى المستوطنات والمستعمرات في العمق الصهيوني، أكبر بكثير من قدرة العدوّ حتى على مجرّد الاختراق لخطّ القرى الأمامية.

الهروب إلى الأمام بتوسيع نطاق الاستهداف

العجز هنا في تفادي التوغّل برّاً في مواجهة المقاومة انعكس سلباً بدوره على حصيلة المعركة الجويّة. فحتى الأهداف التي يعتبر العدوّ أنّه حقّقها في الأيام الأولى للعدوان، مع النجاح في اغتيال القادة السياسيين والعسكريين، أصبحت من دون رصيد فعلي، على ضوء المستجدّات الخاصّة بالقتال برّاً. اللجوء في هذه الحالة إلى توسيع نطاق المعركة لتشمل، ليس فقط المعابر الحدودية مع سوريا بل أيضاً القرى التي جرى استهدافها خلف الحدود بذريعة نشاط حزب الله فيها، هو بمنزلة تمويه للفشل الحاصل في مواجهته داخل لبنان، إذ يتمّ توسيع نطاق الأهداف، خارج الحدود اللبنانية شرقاً، بدعوى الانتهاء من «بنك الأهداف» في الداخل. الادعاء هنا بالقدرة على مواجهة حزب الله داخل سوريا، وفي منطقة تبعُد عن الحدود مع الكيان مئات الكيلومترات، يخفي في طيّاته عجزاً مطلقاً، ليس فقط عن الاعتراف بصعوبة مواجهته داخل لبنان، بل أيضاً عن استحالة منعه من تكبيد قوّات النخبة الصهيونية خسائرَ كبيرة في منطقة لا تبعد عن الحدود مع فلسطين المحتلّة سوى أمتار قليلة! هذا في الحقيقة ليس تعبيراً عن مفارقة مفهومية في مقاربة الخطاب الصهيوني، حتى العسكري منه، لمعنى الهزيمة أو النصر في المعارك العسكرية غير المتناظِرة مع الخصوم، بقدر ما هو إنكارٌ لطبيعة الحرب نفسِها، لجهة كونها تعبيراً عن موازين القوى التي تؤول إليها المعركة في مراحلها المتأخّرة والحاسمة. أي حين تحدث فيها انعطافة كتلك الحاصلة حالياً على الجبهة اللبنانية، على ضوء تعافي المقاومة واستعادتها زمام المبادرة.

خاتمة

في هذا النوع من القتال الذي لا يعادِل فيه وحشيّةَ سلاح الجوّ وقدرَته على التدمير والاجتثاث إلا الطبيعة غير المتناظرة للقتال البرّي المتقدِّم، تميل موازين القوى بدورها إلى عدم التناظُر. فتصبح، حتى وهي تختلّ لمصلحة القوّة الأكثر تسليحاً وتذخيراً، أقرَبَ في مراحل متقدّمة من القتال وعند منعطفات فارقة للقوّة الأقلّ تسليحاً والأكثر قدرةً على إدامة الاشتباك. المدة الزمنيّة التي يستغرِقها هذا الانتقال، من القتال غير المتكافئ جواً، والذي يكون مقدار الاجتثاث والتقتيل فيه معادِلاً لغياب الخصم وهشاشة التهديف، إلى نظيره الذي يحصل فيه تناظُر مطلَق في القوّة القتالية للطرفين، هي التي تصبح، مع الوقت، المحدَّدَ، ليس لطبيعة المعركة فحسب، بل أيضاً لنتيجتها. ويمكن القول بكثيرٍ من اليقين إنّ النتيجة في هذه الحالة، مع مَيْل موازين القوى برّاً، باضطراد، نحو القوّة غيرِ الدولتية، لن تحدّد المنتصر من المهزوم فحسب، بل ستضع كذلك، وبأثَر رجعيّ، كلّ التدمير والاجتثاث الحاصلين من الجوّ، في خانة الرصيد الصفري للصهاينة. فعدم التناسُب هنا يتجاوز القوّة العسكرية إلى الأهداف نفسِها، والتي كلّما تعدّت الطابع العسكري الصرف إلى نظيره المدني، ازداد رصيدها السالب لديهم، كونها تحصل في مواجهة خصمٍ لا يجيد إلا القتال العسكري وتفادي المساس بالمدنيين، حتى حين تصبح بيئته المباشِرَة عُرضةً لـ«الإبادة الكاملة».

*** كاتب سوري**

طوفان الأقصى

عودة ترامب تحيي آمال الفاشيين

احتفاء... من جانب واحد

يحيى دبوق

تثير عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، أسئلة كثيرة في تل أبيب لا تزال من دون أجوبة حاسمة، رغم الاحتفاء الإسرائيلي الكبير الذي رافق هذه العودة، وخصوصاً من ناحية اليمين واليمين الفاشي الحاكم، الذي سارع إلى التعبير عن فرحته بفوز «المرشح المثالي». ومع ذلك، يبدي خبراء ومحلّلون إسرائيليون ومراكز أبحاث عبرية بعض الحذر، ذلك أن «ترامب شخصية أنانية لا يمكن التنبؤ بما يريده وما سيقوم به»، وهو حذرٌ لا يبدو أنه ينسحب على طبقة الفاشيين الحاكمة.

هل سيضطرّ ترامب إلى التعامل مع الحرب وتقرير مصيرها أم ستكون قد انتهت قبل تولّيه المنصب؟

ولعلّ من أهمّ الأسئلة المطروحة في تل أبيب للمرحلة المقبلة، هو أقلّها إثارةً واهتماماً، وتتعلّق خصوصاً بمحاولة تقدير المقاربة الأميركية للحرب التي تخوضها إسرائيل، في المدّة التي تسبق تسلُّم ترامب السلطة، في الـ20 من كانون الثاني المقبل، في ظلّ إدارة لا تستطيع اتخاذ قرارات. فهل ستكون إدارة جو بايدن «بطة عرجاء» فعلاً خلال هذه المدّة؟ ممّا تخشاه إسرائيل، أن يعمد رأس الإدارة المنتهية ولايتها، بايدن، خلال الشهرَين المتبقيَين، إلى محاولة ترك إرث قبل رحيله، بعدما تحرَّر من القيود التي ضغطت عليه قبل الانتخابات الرئاسية. وفي ما يتّصل بالشرق الأوسط، يُرجّح أن يتّجه بقوّة إلى فرض إنهاء الحرب، ربّما عبر اللجوء إلى وسائل امتنع عن تفعيلها في ما مضى. ولهذا السبب تحديداً، هناك خشية لدى عدد من الكتاب الإسرائيليين البارزين، من أن الفرحة والثناء وإعلان الانتصارات، سابق لأوانه.

في ما يرتبط بترامب، وما يعتزم فعله، تكثر الكتابات والتقديرات التي تنشرها المراكز البحثية في تل أبيب، والتي تؤكد الشيء ونقيضه: ففي الوقت الذي تقدّر فيه معظم المقاربات العبرية أن تكون رئاسة ترامب أكثر ملاءمة للمصالح الإسرائيلية، إلا أنها تحذّر في المقابل من أن الرهان الكامل على هكذا تقدير قد يكون مضراً لإسرائيل، لا سيما أن ترامب شخصية لا يمكن التنبؤ بتصرفاتها، كونه يوزن أفعاله في ميزان الربح والخسارة والعائد الشخصي، الأمر الذي يوجب على تل أبيب أن تكون أكثر حذراً إزاء توقعاتها منه، علماً أن أيّاً من أفعال ترامب لن تتسبّب في الإضرار بـ«الدولة»، وقد تقتصر على أشخاص وأيديولوجيات إسرائيلية يمينية (فاشية).

يبدو واضحاً، في الموازاة، أن تل أبيب غير معنية بأي مواجهة مع ترامب. ولهذا السبب، تدعو كتابات بحثية عبرية إلى وجوب أن تقوم إسرائيل الرسمية، من الآن، بالاتصال بمسؤولي الإدارة المقبلة، من أجل التنسيق وملاءمة أفعالها وخططها بما يتناسب مع توجهات إدارة ترامب وميلوها، حتى لا يتسبّب أيّ سوء فهم مسبق، في مواجهة لن تكون إسرائيل، وخصوصاً حكّامها الحاليين، قادرين على الصمود أمام تبعاتها.

وعلى العموم، ثمة ثلاث قضايا رئيسية ترتبط بإسرائيل، سيضعها ترامب في الحسبان، وسيكون حريصاً على أن تلائم المصالح العبرية، وإن اعترضها الكثير من الأسئلة التشكيكية:

أولاً: يتّضح أن ترامب سيعمل على عزل إيران والإضرار بها، وإنْ كانت التقديرات تشير إلى أنه سيكون حذراً إزاء التسبّب في مواجهة عسكرية شاملة معها، ما يعني أن على إسرائيل أن لا تتوقّع «السماح لها» بمقاربة عدائية تتسبّب في هكذا مواجهة. ومواجهة ترامب لإيران ستكون عبر تفعيل سياسة «الضغوط القصوى» التي من شأنها أن تتسبّب في عزلتها دولياً، كما كانت عليه الحال في ولايته الأولى، حين وصل الاقتصاد الإيراني إلى نقطة حرجة جداً، وفقاً للتوصيفات الإسرائيلية.

وتلك المقاربة، تُعدّ فرصة وتهديداً لإسرائيل: فهي تضغط على إيران إلى حد يمكن الرهان عليه نظرياً، وتحديداً في ما يتعلّق بقطع الإمداد المالي عنها عبر العقوبات الحاسمة؛ لكن في الوقت نفسه، يمكن أم تتسبّب هكذا عقوبات في دفع طهران إلى «التمادي أكثر» نحو الوصول إلى القدرة النووية العسكرية الكاملة، وهو ما كان محل سؤال معتدّ به خلال ولاية ترامب الأولى، بعدما حرّكت العقوبات في حينه، إيران إلى رفع نسبة تخصيبها لليورانيوم بما كاد يقرب من التخصيب الضروري لإنتاج القنابل النووية.

ثانياً: القضية الثانية ذات الصلة بإسرائيل، هي الترتيب الإقليمي بين حلفاء الولايات المتحدة: إسرائيل ودول الخليج، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية. فهل ينجح ترامب في تحقيق ما عجز عنه بايدن؟ وهل تتماهى الرياض مع الرئيس الجديد، خوفاً من سطوته وما يمكن أن يقدم عليه في حال رفضها الإملاءات والانضمام الكامل المباشر إلى الحلف الإقليمي بزعامة إسرائيل؟ أم أنها ستتشدّد في مطالبها، وتحديداً ما يتعلّق منها باتفاقية الدفاع مع الولايات المتحدة وتمكينها من حيازة قدرات نووية؟ علماً أن المطلَبين لم يعودا كافيين من ناحية المملكة، في ظلّ ما يحدث في الأراضي الفلسطينية المحتلّة، وهو الأمر الذي يربط هذه القضية بما سبقها: وقف الحرب و«اللفتات الاقتصادية» للفلسطينيين والوعد بحلّ لقضيتهم، أصبح، في أقل تقدير، جزءاً لا يتجزأ من أيّ ترتيب مقبل في الإقليم، يقدّر أن يعمل عليه ترامب في بداية ولايته الجديدة.

ثالثاً: القضية الثالثة التي تشغل التفكير الإسرائيلي إزاء الآتي، هي ما يرتبط بإرادة نتنياهو وائتلافه الرامي إلى التغيير في الحكم الذي يسمّيه معارضوه «انقلاباً على الديموقراطية». الواضح لدى كل الإسرائيليين، يميناً ويساراً ووسطاً، أن ترامب سيكون أكثر تساهلاً مع «الإصلاحات» التي جرى تجميدها قبل الحرب، وهو عامل كان رئيسياً في تجميد «الانقلاب» في محاولاته الأولى، وقد يكون سبباً في إعادة تحريكه وإحيائه من جديد، إذا لم يؤدِ إلى تبعات أميركية سلبية على الائتلاف وعلى إسرائيل وعلى من يتولّون الحكم فيها.

لكن ماذا عن الحرب في جبهاتها المتعدّدة؟ الإجابة الأكثر ترجيحاً من غيرها، أنه لا يقين حول ما سيلي. فهل سيضطرّ ترامب إلى التعامل مع الحرب وتقرير مصيرها، أم ستكون قد انتهت قبل تولّيه المنصب؟ السؤال حاضر ومشروع، وقد يكون محلّ أمنية لترامب بأن تنتهي الحرب قبل وصوله إلى البيت الأبيض. والواضح، أنه تعهّد بإنهاء الحرب، وهو تعهّد جاء ليطعن بإدارة بايدن والتشكيك في سلوكها وقدرتها وحسمها، وكذلك القول إن إدارته كانت لتكون أكثر حسماً منها، وإن الحرب ما كانت لتنشب لو أنه كان في المنصب، فيما التعهّد المباشر نفسه، يشير إلى أنه سيعمل على ما عجزت عنه إدارة بايدن. وتأتي تصريحات ترامب ومواقفه في هذه القضية، في إطار معادلة «سأعمل نقيض ما عمله منافسي»، أكثر من كونها منطلقة من مواقف مبنيّة على إستراتيجية وسياسة محدّدتين.

في المحصلة، فإن جميع الفرضيات والسيناريوات مطروحة على الطاولة، وإنْ كانت ترجيحاتها مختلفة. ورغم أن إسرائيل وحربها وساحاتها والإقليم ينتظرون ترامب، ومَن في إسرائيل يحرقون المراحل ويهلّلون للانتصارات المقبلة، إلا أنه لا تقديرات مرجّحة حول ما يمكن أن يقدم عليه، سواء في فعل ما وعد به، أو كيفية تنفيذه لوعوده، التي لا تستند إلى إستراتيجية مسبقة يريد تطبيقها، من أجل تحقيق ما وعد به.

العدو يحتفي بعودة ترامب إلى الرئاسة (أ ف ب)

نتنياهو ـ ترامب

أسئلة مفتوحة

خضر خروبي

في وقت يستعد فيه رئيس وزراء الاحتلال، بنيامين نتنياهو، لإيفاد سفيره الجديد، يحيئيل لايتر، المعروف بضلوعه المباشر في الإشراف على «الأجندة الاستيطانية» في الضفة الغربية - عن طريق منظمة «صندوق إسرائيل الواحدة»، المتخصصة في جمع الأموال للمستوطنين -، وذلك من أجل تسلم مهامه في عهد الرئيس الأميركي الجديد، دونالد ترامب، والمقرر تنصيبه في العشرين من كانون الثاني المقبل، لا تزال التقارير الغربية تنضح بتقديرات متفاوتة في شأن ما يمكن أن يكون عليه هذا العهد، وتحديداً على مستوى السياسات المتعلقة بالشرق الأوسط. وينقسم المراقبون، في هذا السياق، بين من يرى أن «بيبي» يعدّ نفسه «الفائز الأكبر بانتخابات أميركا»، ولا سيما أنّه أشاد بعودة ترامب إلى البيت الأبيض باعتبارها «بداية جديدة لأميركا، وإعادة تأكيد على التزامها القوي بالتحالف العظيم» مع إسرائيل - في موقف مماثل لما عبّر عنه وزير أمنه القومي، إيتمار بني غفير، الذي دعا، في خطاب له أمام «الكنيست» الأربعاء، إلى استغلال نتائج الانتخابات للشروع في ما سمّاه «تحقيق النصر الكامل»، مبدياً ثقته بأنّ الرئيس الجديد سيتفق مع إسرائيل في شأن «جميع أنواع القوانين» التي كان يحاول تمريرها، بما فيها قانون يقضي بإعدام الفلسطينيين «المدانين بالإرهاب» -؛ وبين من يرى أن «ضبابية المواقف الترامبية» سوف تترك المجال مفتوحاً أمام المفاجآت، حتى في سياساته الإسرائيلية.

نتنياهو وترامب: بين «ضبابية التحالف و«تضارب» المؤثرات

ترى صحيفة «واشنطن بوست» أنّ نتنياهو «يعلّق آماله على دعم ترامب» المعروف تاريخياً بانحيازه إلى إسرائيل، مستدركة بأنّ «أياً من نتنياهو وترامب لا يملك رؤية واضحة لغزة ما بعد الحرب». وتشير الصحيفة الأميركية إلى أنّه «في داخل إسرائيل الممزقة بفعل أطول حرب في تاريخها، والعاصفة بالأزمات الداخلية، هناك الكثيرون ممن تنفسوا الصعداء لمجرد سماعهم بالانتصار الساحق لترامب»، مضيفة أنّ موجة «التفاؤل» تلك انسحبت على «معسكر الصقور، الذي يراهن على أن ترامب سوف يسمح لتل أبيب بمواجهة طهران، بصورة مباشرة، وعلى نحو أكبر». وفي هذا الإطار، يقول يوئيل غوزانسكي، وهو مسؤول سابق في مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، في حديث إلى الصحيفة، إنّه «وعلى الرغم من أن العديد من الإسرائيليين يقدّرون الدعم العسكري والسياسي غير المشروط تقريباً الذي قدمه الرئيس جو بايدن منذ هجمات السابع من أكتوبر، إلا أن كثيرين منهم يعتقدون أن بلادهم ستكون أفضل حالاً في عهد ترامب»، مشيراً إلى أنّه يسود شعور عام لدى هؤلاء «بأن الليونة التي أبداها بايدن تجاه إيران، ومحاولاته خلال العامين الأولين من ولايته إبرام صفقة (نووية) معها، تعدّ جزءاً من الأسباب التي جعلت الإيرانيين يشعرون بالجرأة (ضد إسرائيل)، وكذلك وكلائهم الإقليميين".

من جهته، يقول السفير الإسرائيلي السابق لدى واشنطن، مايكل أورين، إنّ «ترامب يتمتع بسجل مؤيد لإسرائيل أكثر من أي رئيس (أميركي آخر)»، مرجّحاً أن تكون سياسته داعمة لإسرائيل، كما كانت عليه الحال في ولايته الرئاسية الأولى. وقد كشفت صحيفة «نيويورك تايمز» «أنّ المسؤولين الإسرائيليين عمدوا، خلال الأشهر الماضية، إلى تقديم إحاطات بخصوص الحرب في غزة إلى كل من جاريد كوشنر، صهر ترامب، الذي كان مكلفاً بالعمل على قضايا الشرق الأوسط خلال فترة ولايته الأولى، وكذلك ديفيد فريدمان، الذي شغل منصب سفير ترامب في إسرائيل خلال الفترة نفسها.

صراع أجنحة داخل الحزب الجمهوري: إسرائيل أم «أميركا أولاً»؟

على رغم ما تقدم، تشير «واشنطن بوست» إلى أنّ «الباع الطويل لترامب في دعم إسرائيل» من جهة، ومحاولته، من جهة ثانية، استمالة العرب، الذين أصبح عدد كبير منهم في عداد التحالف الانتخابي الداعم له، يثيران «جبلاً من التساؤلات» حول سياساته الخارجية المحتملة في الشرق الأوسط، لافتة إلى أن عوامل أخرى متصلة بطبيعة «شخصيته غير القابلة للتنبؤ»، ووجود «قوى انعزالية فاعلة في الحزب الجمهوري» تعمّق تلك التساؤلات، فضلاً عن وجود حالة من الانقسام في إسرائيل نفسها. وترى أنه «وعلى الرغم من أن ترامب سبق أن أشار إلى أنه سيركز على الشؤون الداخلية لبلاده، إلا أنّ القضايا المتعلقة بالشرق الأوسط قد تكون استثناءً في هذا الخصوص»، لتعود وتطرح تساؤلاً مفاده: هل سيساعد ترامب في الدفاع عن إسرائيل ضد إيران، أم سيختار التصرف وفق مبدأ أميركا أولاً؟». وفي هذا السياق، يتساءل مدير برنامج العلاقات العربية الإسرائيلية في «معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى»، ديفيد ماكوفسكي: «هل تعني دعوة ترامب، نتنياهو إلى إنهاء المهمة في غزة أن لديه مطلق الحرية في التعامل مع ما تبقى من حركة حماس؟ أم أن الحرب يجب أن تنتهي بصورة فورية (بصرف النظر عن الكيفية والثمن)؟»، معلقاً بالقول إنّ «هذه التساؤلات تعدّ جزءاً من ألغاز» السياسة الأميركية في العهد الجديد.

وفي ضوء تعهد ترامب بإنهاء الحروب في الشرق الأوسط، تتساءل مجلة «ذي إيكونوميست»، نقلاً عن مصدر ديبلوماسي غربي، عمّا «إذا كان ترامب سيكون راغباً في أن تظلّل أجواء الحرب في المنطقة عامه الأول من ولايته»، معتبرة أن عرضه لإنهاء الحرب يحمل وجهين، وهما: إما «أن يطلب من إسرائيل سحب قواتها من لبنان وإعطاء موافقتها على وقف إطلاق النار هناك»، أو أن «يدعم اجتياحاً برياً إسرائيلياً أوسع للبنان بغية اجتثاث حزب الله». وتضيف المجلة البريطانية أن الإجابة عن تلك التساؤلات «منوطة بفريقه الاستشاري»، ولا سيما أن الرجل قد أوكل إلى والد صهره اللبناني، مسعد بولس، مهام استشارية حول القضايا المتعلقة بالشرق الأوسط، وهو ما يعني» تبلور مصلحة جديدة لترامب في شأن لبنان».

وتستعرض المجلة تقديرات متفاوتة في شأن نيات الإدارة الأميركية العتيدة تجاه إيران، في ضوء تصريحات علنية للرجل زعم فيها أنّه «لا يريد أن يلحق الضرر» بإيران، مدعياً أنّه يريدها «دولة ناجحة» وإن كان لا يرغب في أن يمتلك الايرانيون أسلحة نووية. وتتحدث عن تنوع التوجهات ضمن فريق ترامب الخاص بالسياسات الخارجية؛ إذ يضم هذا الأخير شخصيات مقربة من «منظمة الدفاع عن الديموقراطيات» ذات التوجه الصهيوني، والداعية إلى إسقاط النظام في إيران، في مقابل شخصيات أخرى يمثلها نائبه جي دي فانس «غير المتحمس لخوض أي حرب جديدة»، وخاصة ضد إيران، علماً أن مشروع لحملة ترامب، يتطرق إلى خيار العقوبات على طهران ولا يشتمل على أي تدابير عسكرية بوجهها. ومن منظور المجلة، فإنّه وفي ضوء قيام إيران بتخصيب اليورانيوم بنسب لا تقل عن 60 في المئة، فإنّ «ترامب قد يكون مضطرّاً إلى اتخاذ قرار في شأن ما إذا كان يعتزم التفاوض على صفقة جديدة مع إيران، أو الموافقة على العمل العسكري ضد مواقعها النووية». ويرجّح الخبير في العلاقات الأميركية الإسرائيلية في «جامعة تل أبيب»، أودي سومر، أن «يسير ترامب على هدي حدسه (في مجال السياسة الخارجية)، بين كل تلك المؤثرات»، مستنتجاً أن يسفر الأمر عن حالة «عدم يقين» على مستوى النهج الخارجي، وخصوصاً على مستوى حربَي غزة ولبنان.

وفي مقابل أصوات الحكومة اليمينية في إسرائيل، والتي تعكس ميلاً إلى الاستمرار في حربَي غزة ولبنان، وربما توسعتها لتشمل إيران، تتوقف «واشنطن بوست» عند ما تسمّيه «أصواتاً معتدلة» يمكن أن يُنصت إليها الرئيس الأميركي المنتخب، مبيّنة أنّ هؤلاء «يأملون بأن يتمكن الأخير من دفع نتنياهو نحو إنهاء الحروب وإعادة الأسرى» المحتجزين لدى فصائل المقاومة في غزة، مضيفة أنّ «ملايين الإسرائيليين يرون أن بقاء كيانهم بات على المحك، وذلك في ظل حرب يخوضها الجيش الإسرائيلي مع حماس في غزة، وحزب الله في لبنان، وإيران وعدد من وكلائها في جميع أنحاء المنطقة، في موازاة عدم قدرة نتنياهو على ترجمة المكاسب العسكرية للجيش، وتعزيز حالة من الشعور بالأمن المستدام» للإسرائيليين.

كما تنقل «واشنطن بوست» عن مصادر ديبلوماسية، تقديرها أن «ترامب قد يسمح لإسرائيل بمواصلة هجماتها ضد طهران بصورة أقسى، وأشدّ عدوانية»، لافتة إلى أنّه سيصرّ في الوقت نفسه على حثّ نتنياهو على «وقف القتال في غزة ولبنان بحلول موعد أدائه اليمين الدستورية في 20 كانون الثاني». وفي السياق نفسه، ينبّه الديبلوماسي الإسرائيلي السابق، والمدير السابق لجماعة الضغط اليهودية في الولايات المتحدة «جي ستريت»، ناداف تامير، إلى أنّ «مثل هذا النوع من الضغط على نتنياهو، قد يعمّق المأزق الاستراتيجي لإسرائيل، لأن ترامب، خلافاً للإدارة الديموقراطية، ليس في وارد العمل على خلق بديل ديبلوماسي للقضاء على حزب الله وحماس».

وبحسب الصحيفة، تظل رؤية ترامب للشرق الأوسط «سؤالاً مفتوحاً»، وإن كان يُتوقع أن تسوء علاقاته مع السلطة الفلسطينية، كما كانت عليه الحال في ولايته الرئاسية السابقة، وأن تتعزز مع السعوديين، الذين أصبحوا «أكثر إصراراً على إقامة دولة فلسطينية»، بعد حرب غزة، رغم أنّهم حافظوا على روابطهم بالرئيس الأميركي السابق، من خلال توطيد علاقاتهم بصهره اليهودي، جاريد كوشنر، أحد «عرّابي صفقة القرن»، ومسار «أبراهام» للتطبيع بين عدد من الدول العربية وإسرائيل.

ترامب قد يسمح لإسرائيل بمواصلة هجماتها ضد طهران بصورة أقسى وأشدّ عدوانية

سلسلة «فضائح» تحاصر نتنياهو

تزوير وابتزاز لإبعاد الشبهات

بيروت حمود

يواجه مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، هذه الأيام، عاصفة ما فتئت تشتدّ حول سلسلة من القضايا، التي فُتحت تحقيقات في شأن بعضها، واحدة منها تتعلق بشبهة التلاعب في بروتوكولات جلسات «الكابينت». وعلى الرغم من أن الدخان في شأن القضية المذكورة تصاعد منذ الأيام الأولى للحرب، يدور الاشتباه، راهناً، حول تغيير بروتوكول جلسة نقاش سرية وحسّاسة انعقدت للبحث في النشاط القضائي الدولي ضدّ إسرائيل في لاهاي؛ علماً أن جلسات الكابينت والمداولات السريّة يجب أن تكون مسجّلة، ليس من أجل التوثيق الأرشيفي التاريخي، والدقّة فحسب، وإنما أيضاً لاحتياجات عملانية. ففي بداية الحرب، عندما كانت تُعقد جلسات الكابينت في «الكرياه» (مقر وزارة الأمن في تل أبيب)، كانت أجهزة الأمن الإسرائيلية تتولّى مسألة التسجيل، وفق ما هو متّبع في جميع الحروب السابقة، وهو ما حصل في آخر الحروب عندما قال الجيش إن تسجيل الجلسات وتوثيقها «ضروري في وقت الحرب»، غير أن مكتب نتنياهو لم يقتنع بذلك، وأمر بوقف عمليات التسجيل.

على أن تلك الحادثة لم تكن سوى حلقة في سلسلة من محاولات التزوير والتلفيق والتلاعب. فإحدى القضايا التي كشف عنها الصحافي في «هآرتس»، غيدي فايس، تتعلّق بإخراج وثائق سرية من سكرتارية الحكومة، حول الاستعدادات للسابع من أكتوبر. في حينه، أمرت المستشارة القضائية للحكومة، غالي بهاراف - ميارا، رئيس مجلس الأمن القومي، تساحي هنغبي، بإعادة البروتوكولات التي تم تجميعها. وبدأت الشبهات بتغيير البروتوكولات في أعقاب الرسالة التي بعث بها السكرتير العسكري السابق لنتنياهو، آفي غيل، لبهاراف - ميارا. وبحسب ما كتبه في رسالته، فإن موظفين في مكتب نتنياهو حذّروا غيل شخصياً من أن هناك محاولات من جانب أشخاص في المكتب لتغيير أو التلاعب في جزء من البروتوكولات المكتوبة والمسجّلة في عدّة جلسات. كما أظهرت رسالة غيل شبهات لمخالفات جنائية خطيرة، في مقدّمها تغيير البروتوكولات، وربما أيضاً تقارير أمنية.

وإذا كانت البروتوكولات هي محاضر الجلسات، فما هي التقارير الأمنية؟ وفقاً لصحيفة «يديعوت أحرونوت»، فإن اتصالاً من السكرتير العسكري بنتنياهو، على سبيل المثال، وإخباره بأن «حماس» بدأت عملية واسعة النطاق ضد إسرائيل، يُعرَّف كتقرير أمني. فخلال عمل لجنة التحقيق الرسمية، سيكون فحص ردّ رئيس الوزراء على بلاغ من هذا النوع شديد الأهمية، إذ تطلب اللجنة الاطلاع على: كيف كانت استجابته؟ ما الذي أمر به؟ وما الذي عرفه أساساً؟

في الأسبوع الماضي، كشفت وحدة التحقيقات الشرطية، «لاهاف 433»، أنها بدأت، منذ أشهر، تحقّق في قضايا أمنية «تتعلّق بأحداث دارت في بداية الحرب». ووفقاً لبيان الوحدة، فإنه في إطار التحقيق «أُجريت عدّة أنشطة علنية»، وأن مسؤولاً رفيعاً في مكتب نتنياهو سيخضع للتحقيق.

قضية الوثائق السرية

إلى الشبهات بتغيير البروتوكولات، انضمّت أخيراً قضية تزوير الوثائق السرية، والمتّهم الرئيسيّ فيها، الناطق باسم مكتب نتنياهو للشؤون الأمنية، إيلي فيلدشطاين؛ وكذلك جمع معلومات ومواد حول رئيس الأمن السابق، يوآف غالانت، من كاميرات أمنية، وحيازة توثيق شخصي ذي محتوى حساس حول ضابط في الجيش. وفي مطلع الأسبوع الجاري، سُمح بالكشف عن أن فيلدشطاين، هو المعتقل بشبهة تسريب الوثائق السرية. إضافة إلى ذلك، اعتقلت الشرطة أربعة آخرين يخدمون في وحدة سرية في الجيش، من أجل وقف عمليات التسريب، والحفاظ على أسرار أمنية. وفيما أطلق سراح أحد المعتقلين وتم تحويله إلى الحبس المنزلي، إلا أن فيلدشطاين، وضابط استخبارات في الاحتياط اعتُقل بينما كان يقضي العطلة في إيلات، وجندياً ثالثاً، مُدّد توقيفهم حتى اليوم الأحد، علماً أن المحكمة حظرت نشر أسماء بقية المعتقلين، خشية الإضرار بأمن الدولة.

وفي إطار القضية، تحقّق الشرطة وجهاز «الشاباك» في احتمال تورّط فيلدشطاين في تسريبات أمنية جرت خلال الحرب، إذ يُنسب إليه تسريب وثائق سرية من الجيش لوسائل إعلام غربية، حيث قام، بتوجيه من نتنياهو على ما يبدو، بتزوير ما يُعرف بـ«وثائق السنوار»، وتسريبها لصحيفتَي «بيلد» الألمانية، و«جويش كورنيكال» البريطانية. وتشير إحدى الوثائق إلى أن السنوار «خطّط للهروب مع المختطفين عبر محور فيلادلفيا، إلى اليمن»، فيما تتحدّث أخرى عن خطط السنوار لنسف صفقة تبادل الأسرى. وتبيّن في ما بعد، أن الوثيقة التي استندت إليها الصحيفة البريطانية لا أساس لها من الصحة، وهو ما أجبرها على الاعتذار، وإزالة التقرير، وإقالة كاتبها. أمّا الوثيقة التي اعتمدت عليها الصحيفة الألمانية، فتبيّن أنها من مسؤولين من مستوى متدنٍّ في «حماس» ولا علاقة لهم بالسنوار.

تحقّق الشرطة وجهاز «الشاباك» في احتمال تورّط فيلدشطاين في تسريبات أمنية جرت خلال الحرب

توثيق ذو محتوى شخصي مُحرج يتعلق بضابط في الجيش

يوم الثلاثاء الماضي، أفيد بأنه بعد توجه عاجل لمكتب رئيس هيئة الأركان قبل عدّة أشهر، تبيّن أن مكتب رئيس الوزراء يحوز توثيقاً مصوّراً يتضمّن محتوى شخصياً حسّاساً يتعلق بضابط في الجيش، وقد عمل الأخير في مكتب نتنياهو، فيما يبدو أنه جرى استخدام الشريط المصوّر لابتزاز الضابط. وبحسب محلل الشؤون الاستخبارية والأمنية في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، رونين بيرغمان، فإنه بناءً على الشبهات، ثمة علاقة بين هذه القضية وقضية تزوير البروتوكولات، وتسريب الوثائق السرية؛ إذ بإمكان هذه القضية أن توضح الطريقة التي تمكّن فيها مكتب نتنياهو من الوصول إلى وثائق سرية وتوثيقات تُعدّ الأكثر حساسيّة على الإطلاق. بمعنى آخر، قام مسؤولون في مكتب نتنياهو بابتزاز الضابط الموثّق بمحتوى شخصي حسّاس كي يحضر لهم أوراقاً ووثائق سرية.

شريط مسّجل لغالانت

أمّا القضية الأخرى، فتتمحور حول أن مستشارين ومقربين من نتنياهو يحوزون شريطاً مصوّراً لوزير الأمن المُقال، يوآف غالانت، مأخوذ من الكاميرات الأمنية لمكتب رئيس الوزراء في «الكرياه»، ويوثّق حادثة «محرجة» حصلت بين غالانت وحارس أمن في مكتب نتنياهو. ووفقاً لشهادات شهود عيان، فإنه بعد الحادثة، حصل الناطق باسم نتنياهو، يوناتان أوريخ، على الشريط الذي يوثّق الحادثة، وشاركه مع مسؤولين آخرين.

ودارت الحادثة المذكورة بعد خمسة أيام على اندلاع الحرب، في الـ12 من تشرين الأول 2023، في الساعه 13:40. وبناءً على الشهادات، دعا مكتب نتنياهو، غالانت إلى جلسة «كابينت»، وقيل له إنها ستُعقد في البئر في الكرياه. وصل غالانت إلى المكان، حيث اكتشف أن الجلسة ليست منعقده في البئر، وإنما في مكتب نتنياهو، حيث توجه وزير الأمن السابق متأخراً، ليمنعه حارس الأمن من الدخول. لكن حارس غالانت طلب من حارس المكتب فتح الباب، ولكن الأخير رفض. وعلى الفور، بدأت مواجهة جسدية بين غالانت والحارس. وحول هذه الحادثة، قال مسؤول سياسي إنه «في تلك الأيام، كانت ثمة محاولة من مكتب نتنياهو لإذلال غالانت من خلال عدم دعوته إلى المداولات الأمنية وجلسات الكابينت، واستثنائه من اتخاذ القرارات».

تكاثر فضائح عمليات التزوير والتلاعب والتلفيق التي قام بها نتنياهو (أ ف ب)

طوفان الأقصى

قطر (لا) تستجيب لضغوط واشنطن وتل أبيب

إغلاق مكتب «حماس» غير دقيق

بجملة واحدة هي «غير دقيق»، ردّت قطر على ما نُسب إلى «مسؤول مطلع» عن أنها قررت الانسحاب من الوساطة في مفاوضات وقف إطلاق النار في قطاع غزة بين حركة «حماس» وإسرائيل، وبالتالي فإن وجود مكتب الحركة في الدوحة لم يعد «يؤدي الغرض منه»، وذلك في ظل تزايد الضغوط الأميركية والإسرائيلية التي تُمارس منذ وقت طويل على الدوحة لطرد قادة الحركة من أراضيها.

ورداً على ما أوردته وكالات أنباء عالمية، أعلنت وزارة الخارجية القطرية في بيان أن «جهود قطر في الوساطة بين حماس وإسرائيل معلّقة في الوقت الحالي»، مضيفة أن «التقارير المتداولة عن انسحاب قطر من الوساطة ليست دقيقة». وقالت إن «قطر أخطرت الأطراف بأنها ستستأنف جهودها مع الشركاء عند توفر الجدية اللازمة لإنهاء الحرب. وحينها سنكون في المقدمة لبذل كل جهد لإنهاء الحرب وعودة الرهائن والأسرى». وأشارت إلى أنها «لن تقبل أن تكون الوساطة سبباً في ابتزازها، إذ شهدنا تلاعباً بالتراجع عن التزامات اتُّفق عليها. وشهدنا استغلال استمرار المفاوضات في تبرير استمرار الحرب لخدمة أغراض سياسية ضيقة». كما أفاد البيان بأن «التقارير المتعلّقة بمكتب حماس في الدوحة غير دقيقة»، قائلة إن «الهدف من وجود المكتب هو أن يكون قناة اتصال بين الأطراف المعنية. وهذا الوجود حقّق وقفا لإطلاق النار وساهم في الحفاظ على التهدئة في مراحل سابقة».

وفي وقت سابق، أمس، نقلت وكالة «رويترز» عن «مسؤول مطّلع» قوله، إن «قطر ستنسحب من جهود الوساطة لوقف إطلاق النار في غزة حتى تبدي حماس وإسرائيل استعداداً صادقاً للعودة إلى طاولة المفاوضات»، مضيفاً أن الدوحة «خلصت أيضاً إلى أن المكتب السياسي لحماس في الدوحة لم يعد يؤدي الغرض منه». وتابع أن «القطريين يقولون منذ بداية الصراع إنهم لا يستطيعون التوسّط إلا عندما يبدي الطرفان اهتماماً حقيقياً بإيجاد حل»، مشيراً إلى أن «قطر أخطرت حماس وإسرائيل والإدارة الأميركية بقرارها».

وتتعرّض الدوحة لضغوط مباشرة تمارس عليها منذ بداية المفاوضات من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل لإغلاق مكتب «حماس»، وكانت تهدف في الأساس إلى دفعها للضغط على الحركة من أجل الاستجابة للشروط الإسرائيلية في مفاوضات وقف النار وتبادل الأسرى، ولا سيما أن المكتب موجود في الدوحة منذ سنوات طويلة ولا علاقة لوجوده بعملية «طوفان الأقصى» والحرب التي تلتها.

وسبق للدوحة أن أوضحت أن مكتب الحركة موجود في الدوحة بعلم الأميركيين وموافقتهم، وبالتالي فإنه إذا صح أن واشنطن سوف تدفع الدوحة لإغلاقه، فذلك يعني ضرباً للدور الذي قامت به قطر على مدى تلك السنوات عبر ضخّ المساعدات للفلسطينيين بالتنسيق مع إسرائيل.



واشنطن أبلغت الدوحة أن وجود مكتب «حماس» لديها لم يعد مقبولاً بعد رفضها اقتراحاً جديداً لعقد صفقة



ولا يمكن فصل التسريبات التي أوردتها أيضاً وكالة «فرانس برس» بشأن إغلاق مكتب «حماس»، عن الاستعداد الإسرائيلي للاستفادة من عودة دونالد ترامب إلى الرئاسة في الولايات المتحدة، ولا سيما أن كثيرين نقلوا عن الأخير قوله إنه طلب من رئيس وزراء العدو، بنيامين نتنياهو، «إنجاز مهمته» قبل تسلّمه منصبه رسمياً في 20 كانون الثاني المقبل، وآخر من نقل ذلك عنه كان أحد عرّابي المسيحية الصهيونية في الولايات المتحدة، مايك إيفانز، الذي التقاه بعد فوزه بالانتخابات، كما ذكر موقع «واينت» الإسرائيلي.

وفي ردّ فعل على القرار المنسوب إلى الدوحة، نقلت وكالة «فرانس برس» عن قيادي في «حماس» القول إن الأخيرة «لم تتلقّ أيّ طلب لمغادرة قطر».

وكانت «رويترز» قد نسبت إلى مسؤول كبير في الإدارة الأميركية قوله، أول من أمس، إن «الولايات المتحدة أبلغت قطر أن وجود حركة حماس الفلسطينية في الدوحة لم يعد مقبولاً»، بعدما رفضت الحركة خلال الأسابيع الماضية أحدث مقترح للتوصل إلى اتفاق بشأن تبادل الأسرى في غزة، مضيفاً أن قطر «قدمت هذا المقترح لقادة حماس قبل نحو 10 أيام». وذكر تقرير لصحيفة «هآرتس» الإسرائيلية أن الاقتراح يتضمن وقفاً لإطلاق النار لمدة 30 يوماً، ويشمل إطلاق سراح ما بين 11 و14 أسيراً إسرائيلياً محتجزاً في قطاع غزة. ووفق صحيفة «تايمز أوف إسرائيل»، فإن الاقتراح كان يهدف إلى بدء مفاوضات غير مباشرة بين إسرائيل و»حماس» سعياً إلى تحقيق انفراجة في الأزمة القائمة، مع إمكانية الإفراج التدريجي عن أسرى إضافيين خلال فترة الهدنة.

(الأخبار)



تزايد الضغوط على الدوحة لإغلاق مكتب «حماس» على أراضيها (من الويب)

العدوّ يستعجل الحسم في غزة

لتثبيت الاحتلال قبل تولّي ترامب

الغزيون يتابعون حياتهم على رغم مرور 400 يوم على حرب الإبادة (أ ف ب)

غزة – **يوسف فارس**

في اليوم الـ36 للعملية البرية في محافظة شمال قطاع غزة، زاد الحديث في أوساط أصحاب الرأي والمراسلين العسكريين في الصحف العبرية عن الأهداف الصريحة للعملية الأكثر غموضاً منذ بداية الحرب، إذ قال المحلل السياسي، عميت سيغال، إن "الخطة التي ستشهدها الأسابيع العشرة المقبلة، إلى حين تسلم الرئيس دونالد ترامب مهامه، هي أن الجيش سيستكمل إنشاء محور ثالث بعد محوري فيلادلفيا ونتساريم هو محور شمال القطاع، وصولاً إلى إخلاء كامل مدينة غزة فور وصول ترامب إلى البيت الأبيض"، فيما نقلت صحيفة "الغارديان" البريطانية عن قائد "الفرقة 162" الإسرائيلية قوله إن "سكان مخيم جباليا وبلدات شمال القطاع لن يعودوا إلى منازلهم، وإن المساعدات ستأخذ طريقها فقط إلى جنوب القطاع".

وفي وقت لاحق، نفى المتحدث باسم جيش الاحتلال تلك التصريحات، وقال إنها "أُخرجت من سياقها"، فيما اعتبر المحلل السياسي، تسيفي برئيل، في مقال نشره في صحيفة "هآرتس" أنه "يجب تأهيل شمال القطاع ولاحقاً جنوبه واستيعاب اليهود فيهما وإبعاد المليونين وربع المليون فلسطيني منهما بصورة دائمة، ومنحهما لليهود. لم يعد مطلوباً رؤية، بل استراتيجية، لأن العدو الأميركي ذا الشعر البرتقالي على الباب، وعندما تكون هذه هي الاستراتيجية، لا مجال لوقف الحرب لأجل المخطوفين".

وتعكس تلك التصريحات والتحليلات الأجواء التي ترافق العملية المستمرة في جباليا. وعلى رغم أن بعضها يحمل قدراً كبيراً من الأمنيات اليمينية على طريقة "ما يجب أن يحدث"، لكنّ الوقائع على الأرض تثبت وجود مساع لعملية قضم جغرافي جديدة، تتبع عملية التخريب والتغيير الطبوغرافي المستمرة منذ بداية الهجوم البري، إذ لا يمكن افتراض أي حسن نية وراء تهجير 55 ألف فلسطيني في غضون شهر، بأعلى مستويات العنف والإرهاب، ثم العمل بشكل مستدام على هدم منازلهم وتدمير البنية التحتية بشكل كلي، والأهم تقويض عمل كل المؤسسات الحيوية مثل المستشفيات وآبار المياه وشبكات الصرف الصحي والفرق الخدماتية كالهلال الأحمر والدفاع المدني، ثم فرض حصار قاتل على من تبقّى صامداً في بيته.



العدو سيمنع سكان مخيم جباليا وبلدات شمال القطاع من العودة إلى منازلهم



هكذا، تَظهر شهوة التمدّد الجغرافي الاستيطاني في أعلى مستوياتها، فيما يبدو أن الإسرائيليين يريدون كل شيء في الآن نفسه: تدمير الشمال وتهجير سكانه، وتهجير جنوب القطاع، والتمدّد في جنوب لبنان، وحتى التوسّع إلى الأردن ومصر. غير أن الوقائع على الأرض، ليست مطواعة بكل تلك السهولة، وإذا كان الوقت هو العامل الذي لا يلعب في مصلحة أحد، فإن الجدول الزمني الذي يحتاج إليه تحقيق كل هذه الطموحات الميدانية لا يقاس بالأسابيع، إنما بالشهور على أحسن تقدير، إذ أثبت مخيم جباليا وبيت لاهيا أن الأهالي لم يتركوا المنازل إلا عندما عايشوا أهوالاً تتجاوز الموت، كما أن الحصول على بيئة نظيفة ومطهّرة من المقاومة لم يتحقّق بعد أكثر من شهر من القتال في منطقة مثل جباليا، التي تُشن عليها عملية عسكرية للمرة الثالثة. وأمس، أعلنت "كتائب القسام" أن مقاوميها فجّروا دبابة "ميركافا" في منطقة الصفطاوي شمال غرب غزة، كما أكدت تدمير دبابة أخرى في محيط مسجد الأمين محمد شرق مخيم جباليا. وأفادت الكتائب، أيضاً، بأن مقاوميها قصفوا بالاشتراك مع "مجموعات عمر القاسم"، قوات العدو المتوغّلة في شرق الشجاعية بقذائف الهاون، فيما ذكرت "سرايا القدس"، بدورها، أن مقاوميها تمكّنوا من تدمير دبابة في محيط بركة أبو راشد.

دفاعات جوية جديدة إلى سوريا

واشنطن تواصل تحصين قواعدها

الحسكة - **أيهم مرعي**

شهدت أرياف دير الزور الواقعة على خط التماس بين الجيش السوري و»قسد» ومن خلفها القوات الأميركية، هدوءاً حذراً، أعقب شهراً من التصعيد العسكري الذي بدأته فصائل المقاومة ضدّ الوجود الأميركي. ويبدو أن هذه الفصائل تراقب موقف الإدارة الأميركية الجديدة من الانسحاب من سوريا، في ظلّ تسريبات لنواب أميركيين عن وجود نيّة للانسحاب من هذا البلد، بعد تولّي دونالد ترامب مهامّه الرئاسية رسمياً.

وعلى رغم الهدوء المستمر منذ نحو أسبوع، والذي ترافق مع تعليق الهجمات على قواعد واشنطن في سوريا، إلا أن القوات الأميركية واصلت استقدام تعزيزات عسكرية برية وجوية إلى مختلف قواعدها في الحسكة ودير الزور. وفي هذا الإطار، وصلت، أول أمس، 20 آلية محمّلة بمختلف صنوف الأسلحة والمعدات العسكرية واللوجستية من معبر الوليد غير الشرعي مع العراق، لتوزيعها على القواعد الأميركية الموجودة شمال شرق سوريا. كما هبطت 6 طائرات شحن عسكرية داخل قاعدتَي «خراب الجير» في ريف الحسكة الشمالي الشرقي، و»قسرك» في ريف الحسكة الشمالي الغربي، خلال اليومين الماضيين، محمَّلة بأسلحة وذخائر متنوعة، من بينها معدات خاصة بالدفاع الجوي.

ويأتي هذا الاستنفار في ضوء توجّس القوات الأميركية من تصعيد فصائل المقاومة ضدّها، أو لجوء إيران إلى الرد على إسرائيل. ووفقاً لمصادر ميدانية تحدثت إلى «الأخبار»، فإن «واشنطن نقلت، للمرة الأولى منذ فترة، معدات عسكرية متطوّرة، من بينها صواريخ مضادة للطائرات، بالإضافة إلى بطاريات دفاع جوي إلى قاعدة خراب الجير، ومنها إلى القواعد الأهم في العمر وكونيكو في ريف دير الزور»، مشيرة إلى أن «التعزيزات الأميركية لا تكاد تتوقّف في اتجاه القواعد، من أجل تحصينها دفاعياً، لمنع وصول مُسيّرات المقاومة وصواريخها إليها». ولفتت المصادر إلى أن «واشنطن لا تزال عاجزة عن خلق نظام دفاع داخل القواعد يضمن إسقاط أيّ هدف جوّي أو برّي، بسبب قدرات المقاومة ولجوئها إلى المناورة في الاستهدافات»، معتبرة أن «قدرة المقاومة على الوصول إلى القواعد تقلق الأميركيين لجهة الخوف من وقوع خسائر بشرية، وهو ما سيغيّر حساباتها حتماً». كذلك، نفت المصادر وجود «أيّ صلة بين التعزيزات العسكرية، وما تنشره بعض وسائل الإعلام عن نوايا أميركية لشن عملية برية هجومية لاحتلال ما يُعرف بالقرى السبع على الضفة الشرقية لنهر الفرات، التي يسيطر عليها الجيش السوري، على رغم وجود عربات نقل جند ضمن المعدات»، لافتة إلى أن «القرى السبع منطقة تشهد تواجداً روسيّاً وفيها مركز تنسيق مصالحة، ولا توجد أيّ مؤشرات إلى أيّ تغيّرات ميدانية فيها».



سيارات تابعة لبعثة الأمم المتحدة إلى محافظة إدلب تتفقّد إحدى قرى المحافظة (أ ف ب)

استفزاز أهالي حضرموت بالتشّفي من غزة

مقتل ضابطين سعوديين برصاص يمني

صنعاء - **رشيد الحداد**

سادت حالة من التوتر المنطقة العسكرية الأولى في مدينة سيئون في محافظة حضرموت اليمنية منذ مساء أول من أمس، على خلفية مقتل ضابطين سعوديين وإصابة ثلاثة آخرين بنيران أحد الجنود اليمنيين من منتسبي «اللواء 135 مشاة» المحسوب على حزب «الإصلاح». الحادثة التي أدت إلى حالة استنفار في أوساط القوات السعودية والفصائل الموالية لها في وادي حضرموت، جاءت في أعقاب مشادة كلامية جرت بين الجندي اليمني ويدعى محمد صالح العروسي، وينحدر من محافظة حجة شمال اليمن، وبين لجنة صرف مرتبات يرأسها الرائد السعودي، محمد الحسين، بعد أن كشف الجندي اليمني في حديث جانبي أمام اللجنة عن تضامنه مع الشعب الفلسطيني في غزة، وأشاد بصمود واستبسال مقاتلي «حماس»، أمام الإجرام الإسرائيلي. وأثناء تقدمه لاستلام مرتبه من اللجنة، أوقفه الضابط السعودي، حسب رواية أحد الجنود اليمنيين الذين كانوا داخل مقر المنطقة العسكرية الأولى في سيئون، وباشره بالقول: «خل حماس تصرف لك مرتبك»، فتطورت المشادة الكلامية إلى أن تهجّم الضباط السعوديون على الجندي. ورغم محاولات زملاء للجندي العروسي لإقناع اللجنة السعودية بصرف راتبه، إلا أن الضباط السعوديين شتموه بألفاظ نابية عليه هو والجنود الذين حاولوا التوسّط له. وأمرت الشرطة العسكرية بإخراج الجندي بالقوة من مكتب اللجنة بشكل مهين وسط شتم وتشف من الحالة في اليمن وغزة، ما أدى بالجندي اليمني إلى أن يستشيط غضباً ويتجه لإحضار بندقيته من الخارج وعاد ليطلق النار على الضباط السعوديين ما أدى إلى مقتل ضابطين هما الرائد محمد الحسين والملازم وليد البلوي، وإصابة ضابط وجنديين أحدهما إصابتة خطيرة.

وتكشف هذا الحادثة فشل التحريض الديني الذي تبنته السعودية عبر قيادات سلفية موالية لها ضد عملية «طوفان الأقصى» داخل المعسكرات اليمنية. وهي تأتي بعد أيام من تحوّل بطولة كأس حضرموت الثامنة المقامة على استاد سيئون الأولمبي، إلى مهرجان تضامني مع الشعب والمقاومة في فلسطين، وهو ما أثار استياء القوات السعودية في حضرموت التي احتجت على رفع أعلام «حماس» و«حزب الله» في الملعب. وفي أعقاب حادثة إطلاق النار، طوّقت العشرات من المدرعات السعودية مقر اللجنة، وأغلقت الفصائل الموالية لها شوارع مدينة سيئون، معلنة حالة طوارئ، وامتدت الأخيرة إلى مدن الحوطة والقطن وبن عيفان في وادي حضرموت، وصولاً إلى منطقة العبر الفاصلة بين محافظتي حضرموت ومأرب، وذلك للبحث عن الجندي اليمني الذي تمكّن من الفرار بعد تنفيذ العملية. وفي هذا الشأن، قالت مصادر استخباراتية في صنعاء لـ «الأخبار» إن «خلية سعودية تتواجد في مقر المنطقة العسكرية الأولى في سيئون على ارتباط مع القوات الأميركية وتقوم بالتنسيق والاتصالات مع تلك القوات في البحر العربي والمحيط الهندي لمواجهة العمليات اليمنية ضد الاحتلال الإسرائيلي».

وأبلغت قيادة المنطقة العسكرية الأولى كل الألوية التابعة لها والجهات الأمنية باتخاذ الإجراءات اللازمة للقبض على قاتل الضباط السعوديين. وأصدر مركز عمليات القيادة والسيطرة في حضرموت بلاغاً مماثلاً إلى كل المنافذ البرية والجوية والنقاط العسكرية في مختلف المحافظات الخارجة عن سيطرة صنعاء. وبعد فشل تلك الإجراءات في العثور على منفّذ العملية، وجّهت قيادة التحالف السعودية في حضرموت «قوات درع الوطن» الموالية لها بسرعة التحري على الجانب والقبض عليه، وامتدت حالة الاستنفار الأمني والعسكري من حضرموت حتى مأرب. وكذلك، أعلنت إدارة أمن محافظة حضرموت فجر أمس عن مكافأة مالية قدرها 30 مليون ريال يمني، أي نحو 15 ألف دولار، لمن يدلي بمعلومات عن منفذ عملية سيئون. وفي المقابل، أعلن رجال أعمال يمنيون بعضهم ينحدر إلى المحافظات الجنوبية الخاضعة لسيطرة القوات الموالية للسعودية والإمارات، عن مكافأة مالية ضخمة لمن ينجح في تهريب الجندي إلى مناطق آمنة.

وبعثت السعودية طائرة خاصة لنقل جثتي قتيليها مع المصابين.

هذه الحادثة التي استغلت من قبل الموالين لـ «المجلس الانتقالي الجنوبي» الموالي للإمارات للتحريض على المنطقة العسكرية الأولى التي طالب المجلس بإخراجها من حضرموت كونها قوات شمالية تتبع الحكومة، حاول حزب «الإصلاح» الهروب من تداعياتها عبر التبرؤ من منفّذها.



نموذج مسيّرة يمنة الصنع مع صورة للشهيد السيد حسن نصرالله على علم فلسطيني ضخم أثناء تظاهرة في صنعاء أول من أمس. (أ ف ب)

على طريق القدس

هوليغانز «تل أبيب» استباحوا المدينة ونالوا قصاصهم

غزوة أمستردام... هل قلت «عداء للسامية»؟

رضا صوايا

لا يهم ما تشاهده وما تسمعه. لا يهم إن كانت الأحداث موثّقة ومصوّرة. والأهم لا يهم إن كان سياقها وتطورها واضحين. أنت مذنب مهما حدث. من العبث التبرير، أو محاولة الشرح، أو حتى إبراز الأدلة. هنالك جلّاد دائم وضحية دائمة، ولا يمكن أن تتبدل الأدوار. والأهم أنّ مُطلقي الرواية يدركون أن كذبهم بات مفضوحاً. لكن الحقيقة ليست هي الهدف في الأساس. الغاية من الرواية المضلّلة التبرير المسبق للعقاب والجريمة.

لم يتبدل شيء منذ السابع من تشرين الأول (أكتوبر) من العام الماضي، سواء في غزة أو في لبنان أو في أمستردام... في سجن مفتوح أو أرض محتلة أو مباراة كرة قدم. يكفي أن يكون أحد أطراف الأحداث إسرائيلياً حتى تكون الحبكة جاهزة للإسقاط. كأنّ صوت بيرس مورغن يتردد في الخلفيّة «هل تدين...؟ » وهنا يكفي وضع اسم الطرف الثاني أياً يكن.

أن تكون صهيونياً، يعني أن تفاخر بقتل الأطفال وإبادة البشر في أي مناسبة، ولو مباراة كرة قدم. هكذا اختار غوغاء فريق «مكابي تل أبيب» لكرة القدم أن يظهروا للعالم عمق روحهم الرياضية قبل مباراتهم مع فريق «أياكس أمستردام» الهولندي ضمن تصفيات بطولة «الدوري الأوروبي». الـ «هوليغانز» أو همج الفريق الصهيوني (والكثير منهم على ما يبدو جنود وجنود احتياط في «جيش» الكيان) كانوا متعطشين لإبراز ثقافتهم الدمويّة قبل ليلة من وقائع المباراة، وواصلوا شناعتهم لليوم التالي، قبل المباراة وبعدها.

صدى كراهيتهم تردد في أنحاء أمستردام بشعارات «الموت للعرب»، و«لا يوجد مدارس في غزة، لأنه لم يبقَ أطفال في غزة»، و«لينتصر الجيش الإسرائيلي ويغتصب العرب». لم يكتفوا بالكلام. هاجموا شرفات المنازل والممتلكات الخاصة التي رفعت أعلام فلسطين والمواطنين، إلى أن استنفرت مجموعات من الشباب العرب في المدينة وهاجمتهم بالضرب والركل.

وللعلم فهذه ليست المرة الأولى التي يمارس فيها همج هذا الفريق وحشيتهم على الأراضي الأوروبية. بل إنّه قبل أشهر في أثينا،أقدموا – قبل مباراة فريقهم ضد فريق «أولمبياكوس» اليوناني - على ضرب رجل يحمل علم فلسطين في فيديو موثق وبوحشية موصوفة. إذاً للجماعة تاريخ عنفي واضح.

طبعاً، يمكن اختصار المقال، ويكفي عكس كل ما ذكر آنفاً لفهم كيف جرى تصوير الأحداث في الإعلام الغربي ومن قبل السياسيين الغربيين.

أعطيت كلمة السر وتحركت ماكينة البروباغندا. شعار الحملة هذه المرة كان «البوغروم»، إضافة إلى «معاداة السامية»، الطبق الأساسي الحاضر دائماً على المائدة بسبب أو من دون سبب. من الواضح أن استخدام تعبير «البوغروم» لوصف الردّ الذي تعرض له همج الفريق الصهيوني لم يكن عفوياً بل منظماً. وعلى الفور، أصبح تريند على موقع «إكس» وتناقل التعبير عدد من المسؤولين الأجانب.

ويعّرف الـ «بوغروم» على أنه «هجوم الغوغاء» ـ سواء بموافقة السلطات أو تغاضيها ــ ضد أشخاص وممتلكات أقلية دينية أو عنصرية أو قوميّة. ويطبق هذا المصطلح عادة على الهجمات التي طالت اليهود في الإمبراطورية الروسية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

عمدة مدينة أمستردام فيمكي هالسيما، انحازت فوراً إلى صف الصهاينة الذين عاثوا في مدينتها خراباً ليومين، وقالت إنّها «تتفهّم جيداً أن تذكر هذه الأحداث بالبوغروم». على المنوال نفسه اعتبر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أنّ الاعتداءات على همج الفريق الصهيوني «تذكرنا بأحلك أوقات التاريخ». رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين شددت على أنّ «لا مكان للاسامية على الإطلاق في أوروبا». وزير الداخلية الفرنسي برونو ريتايو رأى أن ما جرى هو «تفشٍّ لمعاداة السامية على نطاق واسع». أما وزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بيربوك، فاستنكرت «العنف ضد اليهود الذي يعبر كل الحدود». الجميع غض الطرف عن أفعال وهتافات المشجعين الصهاينة وأنهم من أشعل فتيل الأحداث.

> **أعطيت كلمة السر وتحركت ماكينة البروباغندا تحت شعار «البوغروم»!**

الهدف تصوير الإسرائيليين على أنهم مدنيون أبرياء تم الاعتداء عليهم بشكل منظم وممنهج ومخطط له لمجرد أنهم يهود.

إعلامياً لم يختلف المشهد. إنها منظومة تتكامل، فجاء الإعلام الغربي المهيمن ليعكس السردية نفسها بكل ما فيها من تزوير وتشويه للحقائق وانحياز أعمى للجلاد. كلمة «معاداة السامية » كانت حاضرةً في معظم العناوين. صحيفة «نيويورك تايمز» لعبت لعبةً مزدوجة ولكن منحازة. تناولت الأحداث في مقال بعنوان «إصابة مشجعي كرة قدم إسرائيليين في هجمات مرتبطة بمعاداة السامية في أمستردام». إذاً العنوان الذي يستوقف العين أولاً، تبنّى السردية الصهيونية. لكن ولأن الحقيقة أصعب من أن تخفى في ظل انتشار الفيديوهات والأدلة، حاولت الصحيفة تصويب الوقائع ولو على استحياء، ولكن في نصف المقال المذكور، حيث أشارت إلى أنه «في مقطع فيديو تم التحقق منه من قبل الصحيفة، شوهدت مجموعة كبيرة من الرجال يرتدون ملابس فريق «مكابي» ويطلقون عبارات نابية في هتاف معاد للعرب باللغة العبريّة». كذلك أشارت إلى أنّ فيديو آخر تأكّد من صحّته «يظهر رجالاً ينزعون علماً فلسطينياً، فيما البقية كانوا يلقون هتافات معادية للعرب ».

طبعاً لم تشر الصحيفة إلى طبيعة الهتافات التي كانت تفاخر بقتل الأطفال في غزة.

صحيفة «نيويورك بوست» كانت الأكثر وقاحة وانحيازاً. عنونت مقالها عن الأحداث بـ «مشجعو كرة قدم إسرائيليون في أمستردام يتعرضون لكمين من قبل عصابات من المهاجمين المناهضين لإسرائيل وهم يهتفون «فلسطين حرة»، ونتنياهو يرسل طائرات لإجلاء المواطنين». المقال المطول عرض صوراً عن الاعتداءات التي طالت الصهاينة ووصفاً لكيفية التهجم عليهم وتصريحات المسؤولين المستنكرة لمعاداة السامية. وفي نهاية المقال، اكتفت بالإشارة إلى أن «السلطات لا تزال تحقق في هذه القصة، لكن الناشطين المؤيدين للفلسطينيين والمناهضين لإسرائيل زعموا أن المشجعين الإسرائيليين كانوا في الواقع أول من شارك في أعمال العنف». وعوض الإشارة إلى الهتافات التي تهاجم العرب وتفاخر بالإبادة، اكتفت بالقول إن المشجعين الصهاينة «أطلقوا هتافات مؤيدة للجيش الإسرائيلي». الـ «واشنطن بوست» ذكرت معاداة السامية في عنوان المقال الذي تناول الأحداث.

وخلافاً لغيرها من الصحف، نقلت مشاهدات عدد من مشجعين للفريق الصهيوني الذين تحدثوا عن «رعبهم وخوفهم» وعن الاعتداءات التي طالتهم. وبعد سرد مفصل للرواية الصهيونية، يذكر المقال في مقاطعه الأخيرة أن «سبب اندلاع الأحداث غير واضح»، قبل أن يشير إلى التعرض للأعلام الفلسطينيّة والهتافات المعادية للعرب.

اعتمدت CNN أسلوب «نيويورك تايمز»، لناحية الانحياز في العنوان ومحاولة تصويب الوقائع في قلب المقال. حمل الموقع العنوان التالي «رئيس بلدية أمستردام يقول إن الهجمات المعادية للسامية على مشجعي كرة القدم الإسرائيليين تجلب العار لأمستردام ». أما في متن النص، فقد ذكر المقال الفيديوهات التي تصوّر مشجعي الفريق الإسرائيلي وهم يشتمون العرب، ويزيلون علماً فلسطينياً... لكن مع التنويه إلى أنه «من غير الواضح متى التقطت هذه الفيديوهات»!!

«سكاي نيوز» عنونت أنّ «مثيري الشغب المعادين للساميّة يستهدفون مشجعي كرة القدم الإسرائيليين مع انتشار الفوضى في أمستردام». وفي تغطية لاحقة للأحداث عادت وعنونت: «إجراءات الطوارئ في أمستردام رداً على الاعتداءات على مشجعي كرة القدم الإسرائيليين بعد إنزال الأعلام الفلسطينية». حاول الموقع هنا أن يكون أكثر اتزاناً وموضوعية لكن من دون ذكر هتافات الصهاينة ومحاولة تصوير الأحداث بأنها ناجمة فقط عن نزع الأعلام الفلسطينيّة.

على الجانب الفرنكوفوني، كانت تغطية صحيفة «لوموند» أكثر «موضوعية»، إذ تناولت مسار الأحداث وذكرت اعتداءات الجمهور الصهيوني. كذلك، نقلت بوضوح بعض العبارات التي أطلقها الصهاينة ومنها «لندع الجيش الإسرائيلي ينتصر للقضاء على العرب نهائياً».



جبهة إسناد إسرائيل تحتفل بجرائم العدو، والعدو يشكرها

«صناعة الهزيمة»... هشام حداد نموذجاً

نزار نصر

في الأيّام القليلة الماضية، عصف مقطع للإعلامي «التهريجي» هشام حدّاد بمواقع التواصل الاجتماعي بين جوقة تطبيل مؤيّدة تصدّرتها صفحة «إسرائيل بالعربية» الصهيونية الرسمية، وبين معارضين لكلّ ما جمعه الرجل من عناصر تركيبية انتهت مادّةً سامّة في يَد عدوّ أضافها إلى ترسانته الكيميائية والمحرّمات الدولية المباحة.

في الحالات الطبيعية الخالية من أي عصف، قد يكون من الأجدى التحذير من الاضطراب القادم في نشرة أحوال جوّية. لكن في خضمّ العصف، تنطبق مقولة «الباب الذي يأتيك منه ريح، سدّه واستريح». وهذا تماماً مغزى الردّ على التهريج السالف، فكيف إذا كان صادراً عن شخص بنى حياته المهنية على السخرية من الأخضر واليابس، ونصّب نفسه شرطيّاً وقاضياً حتّى أصابته نشوة المهنة بالعمى على أخطائه ونطنطاته من بركة إلى أخرى، إلى أن لفظه المحيط السعودي منذ مدة. المشكلة هنا لم تعد اختلاف آراء، ليقال إنّ تفاهات مماثلة لا تستأهل الردّ ومن الأفضل تجاهلها. إنّها ساعة الصفر. هناك مَن يفكّك قنبلة قد تنفجر في غضون دقائق معدودة، وخلفه مشوِّش مشوَّش العقل، يردّد ما سمعه من زارع القنبلة. الأنكى أنّ التشويش هذا قد يحول دون تفكيك القنبلة، وبالتالي امّحاء كلَيهما من الوجود، فيما زارع القنبلة يصفّق لمغفّله المفيد قبل انتفائه بعد انتفاء الحاجة إليه.

لذا، وجب منع اتّساع التشويش قبل أن يمسّ وجودنا كلبنانيّين، خصوصاً أنّ مطلقه جمع حضوراً معتبراً عبر التهريج قبل بخّ مساحيق غسل الأدمغة. هكذا، عبر أحد أبواق الحرب النفسية العدوانية، فاتح هشام حدّاد اللبنانيّين بأن «انهزمنا». ليس معروفاً ما الذي يحاول إيصاله أو إثباته بالتحديد. حسناً، فلنعلن انهزامنا جميعاً. ننال تصفيق الجميع الحارّ، قبل أن يخرقه رنين بارد في الزاوية. نتذكّر أنّ هناك قنبلة لا تزال موقوتة، وليس هناك مَن يفكّكها. هل هذا ما يريده من إعلان الهزيمة؟ هل يتنظر من نتنياهو مثلاً إيقاف حرب يريد عبرها «شرق أوسط جديداً» وأجهض من أجلها كلّ فرصة للهدنة؟ لكن مهلاً؛ لماذا يتكلّم حدّاد بصفة جمع المتكلّم؟ كيف لشخص لم يشارك في الحرب لا من قريب أو بعيد، أو حتّى يؤيّد مَن شارك فيها، أن يصرخ متألّماً من الهزيمة، فيما يقول حدّاد نفسه إنّ هناك مَن خسروا كلّ ما لديهم، لكن ما برحوا يؤكّدون ثباتهم الذي لن يحيد عن مجابهة زارع القنابل؟

الجواب بسيط. إنْ نُزِع السياق «الوطني» المنافق الذي حاول الإعلامي إسقاطه على كلامه، لا يعود هناك من بُعد عن الواقع. يستحيل الراوي المهوّل مجرّد ناطق باسم مهزومين، بمشروعهم ورهاناتهم وكيانهم. القصّة ليست مجرّد ضرورة الوقوف الأعمى إلى جانب الوطن في ظروفه العصيبة وطقوسه العصبية، على أهمّية بثّ روح المعنويّات بدلاً من الجروح الانهزامية. هي قضية عدالة في التغطية. موضوعيّاً، لم ننهزم. المتكلّم هنا هو المواطن اللبناني العادي. ولتسهيل عملية تخيّله، يمكن الاستعانة بشخصية «توما» لفنّان الكاريكاتور الراحل بيار صادق. نعم، دُمّرت بيوتنا ومؤسّساتنا ومستشفياتنا ومدارسنا وآثارنا وقرانا، واستُشهد أطفالنا ومقاومونا وقادتنا ومسعفونا وصحافيّونا... لكن لم ننهزم، ولن ننهزم. بل إنّ كلّ هذه الخسارات ليست سوى محفّزات إضافية لرفض أيّ تعايش بجوار زارع القنابل. عندما ينخر السرطان جسداً ويتلف أعضاءه، ردّ الفعل المتعارف عليه هو وجوب المقاومة وعدم فقدان الأمل حتّى القضاء عليه. وفيما السرطان ينخر كياننا، هناك أعضاء لم يصل إليها، تقرّر أنّ الكيان الذي تنتمي إليه، انهزم وما عليه سوى الخنوع والاستسلام للسرطان خاضعاً. أيّ عاقل يؤمن بتعايش مع السرطان؟ وأيّ عاقل يتجاهل إيلام السرطان ومنعه من التقدّم أكثر إلى داخل الجسد، والتمهيد ربّما للقضاء عليه نهائيّاً؟ هل يعرف هشام حدّاد أنّ أهداف الكيان الصهيوني هي هي بمقاومة أو من دونها؟ وإن كان يشكّك بذلك مع أصدقائه (الآنيّين ربّما، بالنظر إلى تقلّباته) من اليمين الانعزالي ممّن يحلو لهم تسخيف مشروع «إسرائيل الكبرى» واعتباره مجرّد حجّة للمقاومة (تعبير «حجّة للمقاومة» بحدّ ذاته غبيّ)، ما عليه سوى النظر إلى الاحتلالات السابقة للبنان والجولان وسيناء، وحالة الضفّة الغربية ذات السلطة المطبّعة حتّى العمالة و«التنسيق الأمني» الذي لا يمنع هجمات ولا حصاراً اقتصادياً ولا استيطاناً توسّعيّاً. وإن كان يضحك ويستهزئ بأنّ لبنان ليس الضفّة، فليعلم أنّه ليس كذلك بسبب فشل السرطان في الوصول إلى دماغ جسدنا وتنصيب سلطة عميلة له، بفضل مضادّات المقاومين التي دحرته عن الدماغ أوّل مرّة وستقوم بالطريقة ذاتها بدحره عن كامل الجسد. «حرب الإسناد» كانت إلى جانب جانبها الإنساني، تحرّكاً استباقيّاً لمنع القضاء على غزّة واحتلالها، ثمّ الضفّة، قبل التفرّغ للبنان الذي يكون قد لجأ إليه ملايين الفلسطينيّين الذين يتذمّر من وجودهم اليمين المتواطئ مع إبادتهم. ولو لم تشارك المقاومة في القتال، لسُئلت عن مغزى سلاحها، أمّا وقد شاركت، فسُئلت السؤال عينه! هذا إذا تجاهلنا كلّ التهديدات الصهيونية منذ عقدَين بحرب كنّا نعرف بحتميّتها، وبتفخيخ أجهزة اتّصالات المقاومة منذ عام 2015، وبتفجير مسيّرة في ضاحية بيروت الجنوبية عام 2019، وبنيّة نتنياهو التي لم يخفها قبل يوم من حرب الإسناد. واهم مَن يعتقد أنّ الإبادة التي تحصل هي مجرّد ردّ على بضعة صواريخ استُهلّت على أراضٍ لبنانية محتلّة. وإذا كانت هذه الصواريخ تبرّر الإبادة بالنسبة إلى حدّاد وأعوانه ممّن يتبنّون عقيدة «حقّ إسرائيل بالدفاع عن نفسها»، فإنّ لنا وفقاً للمنطق ذاته الحقّ بالردّ على قرابة 40 ألف خرق صهيوني وثّقته الأمم المتّحدة. وإذا كان يرى أنّنا «انهزمنا»، فكان من الأجدى به وضع طاقته لمصلحة فضح جرائم العدوّ والسؤال عمّا يحول دون قدرة الدولة اللبنانية على الدفاع عن بلدها، وهو ذاته كان يردّد الجواب قبل أحد تقلّباته الكثيرة.

> **وصل بهم الأمر حدّ الادّعاء بأنّ «لبنان هو الذي يعتدي على إسرائيل»**

هل يدرك هشام حدّاد معنى أن يكون الكيان السرطاني بأكمله تحت دائرة النار، وأن ينزل كلّ مستوطنيه إلى الملاجئ على امتداد الأراضي المحتلّة دفعةً واحدة؟ هل يعرف معنى تعطيل الحياة بالكامل في شمال فلسطين المحتلّة، ومنع المستوطنين من العودة إليها، بل ودفعهم إلى المغادرة إلى البلدان من حيث أتوا؟ هل يعي معنى الوصول إلى كلّ القواعد العسكرية الإستراتيجية، وغرفة نوم رئيس وزراء العدوّ، وصالة عشاء لواء «غولاني»؟ هل يفهم معنى التصدّي للغزو البرّي، ومنع احتلال ولو قرية واحدة طوال أكثر من شهر، من قبل عدوّ فرّغ فرقات عدّة من جيشه، ووصل ذات يوم إلى بيروت بين ليلة وضحاها؟ هل يلاحظ القدرات التي تكشف عنها حركة مقاومة تعرّضت لكلّ أنواع الضربات وصولاً إلى قادتها، وتعافت في مدة قياسية وفي ظروف الحرب؟ هل هذا كلّه انهزام؟ ألا يستنتج أنّ تدمير بلدنا هدفه الانتقام من عدم القدرة على هزيمتنا؟ وإلّا، إذا أردنا قياس الهزيمة وفقاً للخسارات البشرية والمادّية، فقد نصل إلى أنّ هتلر ربح الحرب العالمية الثانية بما أنّه ارتكب الهولوكوست وقتل أكثر من 20 مليون سوفياتي وعشرات آلاف المقاومين الفرنسيّين، وأنّ فرنسا ربحت في الجزائر لأنّها أسقطت أكثر من مليون ونصف مليون شهيد، وأنّ نظام الأبارتايد في جنوب أفريقيا لم يسقط، وأنّ احتلال فييتنام استمرّ... كيف تعتقدون ماهية المقاومة؟ ثمّ يأتينا مَن يريد مساواة قدرات المقاومة بقدرات العدوّ المدعوم بالمليارات الأميركية، ويستشهد بصحافيّين «مؤيّدين بالمقاومة»، متناسياً الضربات القاسية التي تؤلم العدوّ رغم كل شيء.

نحن نحارب أكثر الاحتلالات توحّشاً وندافع عن الإنسانية نيابةً عن العالم أجمع. لبنان وحده يقف إلى جانب غزّة سدّاً منيعاً أمام احتلال دول عربية يمكن أن تنهار في غضون يوم واحد إن قرّر الاحتلال التوقّف عن مساكنته لها، بعد أن يكون قد انتهى من الخطر الداهم من لبنان وغزّة وباقي محور المقاومة، وتفرّغ لها. وإذا كان هناك اعتراض من جوقة لم تتأثّر بالحرب أساساً، فمكمن الاعتراض الخوف على كيان الاحتلال لا على لبنان، هي التي تنتقد أيّ ردّ قوي من المقاومة على مجازر الاحتلال، مدّعيةً أنّ خوفها من الردّ، فيما تصيح عندما لا يكون هناك ردّ. وقد يتلطّى هؤلاء وراء شعار «لبنان لا يريد الحرب» لادّعاء أنّهم معارضون لها فيما المقاومة تسبّبها، إنّما في الواقع، المقاومة لم ترد الحرب، ومطلقو هذا الشعار هم مَن يبرّرون للعدوّ مجازره ويعطونه إحداثيّات ليصعّد من عدوانه. ووصل بهم الأمر حدّ ادّعاء بأنّ «لبنان هو الذي يعتدي على إسرائيل» وأنّ العدوّ «لم يقصف أيّ هدف في لبنان بشكل عشوائي بل تجنّب الإضرار بالمدنيّين وتعلّم من أخطائه». حاصل الأمر، أنّه مهما اشتدّت الرياح الصادرة من هذه الأبواق، فالكلمة كانت وستظلّ للميدان. وإن كنّا «انهزمنا»، فلماذا الحرب علينا مستمرّة؟



لا!!
بحياة إمك!!
آخر مرة رحنا عغزة،
يائير رجع بشقف!

شلومو!!
يالله قوم بدنا نروح على غزة
وصل الـ BUS!!

بووووووم

عزة

سلامتو البطل،
عايزينك عالحدود مع لبنان،
الوضع أبداً مش منيح!

ما في غيري
بهالجيش الزفت؟!

لبنان؟

بووووووم

لبنان

يوميات شلومو. NOUGAT.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن
شركة اخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الامين

مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 01 / 828381 / 03
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com